

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

رغم أنف «كامب ديفيد»..



الافتتاحية

«الشراكة».. والأوهام!!

مرة أخرى يوقع على اتفاق الشراكة الأوروبية - السورية بالأحرف الأولى بعد نسف التوقيع الأول الذي جرى منذ أربع سنوات.. والمدّهب أن بعض المسؤولين الاقتصاديين وبعض الإعلام يحاول أن يصور لنا أن هذه الاتفاقية «ستخرج الزير من البير»، وخاصة تصريح النائب الاقتصادي أن هذه الاتفاقية «ستضع الإصلاح في سورية على سكة واضحة»، والمعروف أن جوهر هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية - السياسية هو: التحول نحو اقتصاد السوق والتخلي عن القطاع العام. وهذا الاستنتاج واضح لا لبس فيه من خلال نص روح الاتفاقية..

فما الذي تغير في الفترة الواقعة بين التوقيع الأول والتوقيع الثاني بالأحرف الأولى؟ مع العلم أن هذا التوقيع يحتاج إلى تصديق على مستويات مختلفة في الاتحاد الأوروبي لا أحد يعلم كم ستطول فترته أشهراً أم سنوات؟.. لقد أثبت بحق ملاحظات عديدة في حينه على اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع بعض الدول العربية أهمها التعامل مع كل دولة على حدة، والتدخل في الشؤون الداخلية، وتجاهل الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص وفق مفهومهم لاقتصاد السوق. ومنذ ذلك الحين بقيت هذه الملاحظات قائمة، ويمكن أن يضاف إليها الملاحظات التالية:

١ - ما هي الضمانة ألاّ تتحول هذه الاتفاقية مرةً أخرى إلى أداة للضغط الخارجي للوصول إلى سياسات محددة فيما يخص الوضع الاقتصادي - الاجتماعي، تؤدي إلى إهلاك الاقتصاد والمجتمع وجعله أكثر مطوعة موضوعياً لتقديم تنازلات على الصعيد السياسي، وخاصة في قضايا المنطقة والمشاريع المختلفة التي تحاك ضدها من الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية خاصة؟

أولم يحصل ذلك في المرة الأولى؟ ألم يستعجل البعض بعد التوقيع الأول في إعلان انتصار خطه الاقتصادي الليبرالي؟ ألم يجر تسريع تغيير السياسات الاقتصادية بحجة التكيف مع اتفاق الشراكة؟ وفي النهاية، ألم يتحقق المثل الشعبي «رضينا بالبين.. والبين ما رضي فينا»؟ وتحولت أوروبا إلى أداة أساسية لتحقيق القرارات الدولية السيئة الذكر الصادرة آنذاك عن مجلس الأمن؟

لقد طرحت افتتاحية قاسيون في عددها ٢٢٢/ الصادر في ٢١/١٠/٢٠٠٤ بعيد التوقيع الأول، السؤال التالي: هل تنفيذ بنود الشراكة الأوروبية بشقها الاقتصادي خاصة سيحسن الوضع الداخلي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، أم سيضعفه ويزيد من مشكلاته تعقيداً؟ والجواب عليه أصبح واضحاً الآن، خاصة أن بعض المسؤولين الاقتصاديين تعاملوا في حينه مع التوقيع الأولي على أنه توقيع نهائي، وبدؤوا في تسريع تنفيذ «إصلاحاتهم» بحجة الاتفاقية التي سرعان ما انهارت وتحولت هذه الإجراءات إلى تنازلات مجانية بكل معنى الكلمة..

٢ - لكن الوضع اليوم أصبح أكثر حساسية لسببين:

● الأول هو الأزمة الاقتصادية العالمية التي جعلت أوروبا في وضع لا يؤهلها لا معنوياً ولا مادياً لتصدير نموذجها إلى أي كان، والتساؤل مشروع عند الكثيرين حول إعادة انبعاث الأوهام السياسية حول الدور الأوروبي المفترض في الوضع العالمي الناشئ وإمكانية استقلاليته النسبية عن السياسات الأمريكية العامة تجاه المنطقة وقضاياها.. أليس تصريح ساركوزي الأخير أن أوروبا هي قزم عسكري يؤكد عدم وجود إرادة سياسية كافية لدى أوروبا لتحقيق سياساتها الخاصة؟ هذا إذا كانت هذه الإرادة موجودة أصلاً! أما من دلالة تحملها تصريحات وأحداث بعض المسؤولين الاقتصاديين حول أن التوقيع الجديد هو قرار سياسي؟ ألا يعني ذلك تصلهم منذ الآن من أية مسؤولية وتحملها لجهة أخرى مسبقاً كتبرير احترازي من احتمال الفشل المتوقع للتوقيع الجديد؟

● والثاني هو أن اقتصادنا بسبب التجارب السابقة، قد أثخن بالجراح، وتفاقت أوضاع الجماهير الشعبية التي لم تستند بشئ من كل الإصلاحات المزعومة التي تمت، والتي لم يستند منها إلا أصحاب الثروة الذين أصبحوا أكثر ثراءً..

إذا، العالم كله يتوقف ويفكر ملياً بأسباب الأزمة وتداعياتها والسياسات التي أوصلت إليها، ويتكرر لكل النماذج الاقتصادية التي أوصلت الوضع العالمي إلى ما وصل إليه، إلا مسؤولينا الاقتصاديين الذين لم يتعظوا، وما زالوا يريدون استمرار تمرير تلك السياسات التي انهارت بأشكال مختلفة.. أليس الحديث عن الاتفاقية أنها ستضع الإصلاح في سورية على سكة واضحة هو استقواء بالخارج؟ ولكن هذه المرة ليس استقواء على الدولة فقط، وإنما على المجتمع، وخاصة على شرائحه الأكثر تضرراً من هذه السياسات.

٣ - لقد بينت التجربة ما قبل العام ٢٠٠٤، أن الضغوط الخارجية السياسية المباشرة لم ترد سورية في حينه إلا مناعة في ظل عدم قدرتهم على خلخلة مجمل البنية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك جاءت الشروط الاقتصادية في الاتفاقية لأهداف اقتصادية وسياسية بغية الإضعاف التدريجي لمناعة الدولة والمجتمع، والآن يريدون إنجاز هذه الخلخلة ولو على المدى المتوسط من أجل الوصول إلى الأهداف السياسية الاستراتيجية التي سيسهل عندئذ إملأؤها.. وليس صحيحاً أن هذا الخيار هو الخيار الوحيد أمامنا للانفتاح على العالم، فالخيارات عديدة والبدائل كثيرة.. ويجب إحياء كل محاولة لمزيد من خلخلة البنية الاقتصادية - الاجتماعية، لأن في ذلك ضماناً لصمود سورية سياسياً، وفي ذلك ضماناً للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن..

■ ■



نظم نشطاء مصريون احتجاجاً شعبياً الثلاثاء ١٦/١٢/٢٠٠٨ تنديداً بامتناع الحكومة عن تنفيذ قرار قضائي بوقف تصدير الغاز الطبيعي إلى «إسرائيل». وتزامن ذلك مع قرار المحكمة تأجيل نظر الطعن الذي قدمته الحملة الشعبية (لا لنكسة الغاز) ضد التلكؤ الحكومي في تنفيذ قرار وقف التصدير بناءً على حكم تاريخي أصدرته محكمة القضاء الإداري في ١٨ تشرين الثاني الماضي، الذي قضى بوقف تصدير الغاز لـ«إسرائيل»، إلا أن الحكومة المصرية ممثلة في وزارة البترول، تقدمت باستشكال أمام محكمة الأمور المستعجلة لوقف تنفيذ هذا الحكم. • «الجزيرة نت»

ايمل نسوي..

عزيزتي المواطنة السورية:

لا تجعلني مشاغل الحياة تسرقك من نفسك ومن زوجك. أعيدي الشباب لعلاقتك الزوجية!
أطفئي أضواء الكهرباء واستقبليه بشمعه في يدك، ازري بيتك بالشموع الحمراء والصفراء، أعدي له عشاء رومانسياً على ضوء شمعة!
أطفئي المكيفات واجعليه يلجأ إلى دفء أحضانك!
أطفئي التلفاز ولا تدعيه يتذرع بالأخبار، ولا تتيجي له مقارنتك بهيها ونانسي!
استغني عن الميكرويف لتحمي من رائحة الطبخ، وارحميه من ضجيج الغسالة الكهربائية!
وكي تشعره بقدر من الاهتمام، وبمعاناتك من أجله، استخدم المكنة القديمة التي تحمي على (بابور الكاز) في كي ملابسك عوديه على المشي معك يدا بيد في ردهات المنزل وسط الظلام الدامس!

• مع تحيات المؤسسة العامة للكهرباء

قرغيزستان:

إغلاق القاعدة الأميركية مسألة وقت!

أعلنت مصادر حكومية في العاصمة بشكيك الأربعاء ١٧/١٢/٢٠٠٨ أن قرغيزستان تعد الوثائق الضرورية اللازمة لإغلاق قاعدة مناس العسكرية الأميركية في مطار بشكيك والتي تستخدم لدعم القوات الأميركية المنتشرة في أفغانستان.

وقال مصدر رفيع المستوى في مكتب رئاسة قرغيزستان في تصريح صحفي إن الوثائق الضرورية لإغلاق القاعدة يتم إعدادها حالياً. وأكد مصدر في وزارة الخارجية ومصدر آخر في البرلمان أنه يجري إعداد الوثائق القانونية ذات الصلة.

وقد ألح الرئيس كيرمان بك باكييف في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء الرسمية «كابار» على موقعها الإلكتروني إلى أن إغلاق القاعدة الأميركية هو مسألة وقت فحسب. كما قال في مقابلة أجرتها معه صحيفة سفوبودنايا بريسا الروسية، ونشرت مضمونها الوكالة، إنه لم يعد هناك عمليات عسكرية في أفغانستان، ويمكن بالتالي التحدث عن وقف النشاطات في قاعدة مناس. ■ ■

رمية من غير رام..

وفوز بالنقاط!



شكلت إصابة المتحدثة باسم البيت الأبيض دانا بيرينو خلال المنازلة الصحفية غير العادلة بين بوش، المدجج بالحراس الأمريكيين والعراقيين، والزيدي الذي لم يمتلك سوى حذائه سلاحاً يختزل السخط والاحتقار الشعبي العربي للسياسة الأمريكية، إحدى الإنجازات التي حققها الزيدي عن غير قصد، وتضاف له بالنقاط!

وقد علقت صحيفة «تايمز» اللندنية على واقعة الضرب التي تعرضت لها بيرينو خلال المؤتمر الصحافي إنه للوهلة الأولى، ربما تبدو دانا بيرينو لمن رآها وهي تدلي بالبيان المقتضب للبيت الأبيض وكأنها عائدة لتوها من حرب أو معركة عسكرية! وهي أبت أن تعود إلى واشنطن من هناك إلا بذكرى لا تختلف كثيراً عن تلك التي تلقاها جورج بوش، فقد ظهرت وعينها مصابة بورم أسود واضح. وأوضحت الصحيفة أن بيرينو كانت تجلس على يمين بوش خلال مؤتمره الصحافي مع المالك، وقد أصيبت بواسطة أحد الميكروفونات التي كان قد قذفها أحد حراس بوش الرئيسيين خلال الجلسة. وبدت بيرينو وكأنها تسير على نهج رئيسها، في محاولة التخفيف من وقع «القصف الزيدي»، حيث استهلت حديثها: «مرحباً بجميع الحضور، سوف نبدأ من الغد تطبيق سياسة الفحص الداخلي والخارجي للأحذية»!.. ■ ■

في ظل تفاقم البطالة:

تحايل على الوعود... وشركات بحاجة إلى عمّال!!!

◀ نزار عادلة

منذ تبني اقتصاد السوق والجهات الوصائية تتحدث عن فائض العمالة في القطاع العام الصناعي والإنشائي، وفي هذا السياق شكّلت لجنة في رئاسة مجلس الوزراء مهمتها: «دراسة الفائض من الأيدي العاملة في شركات القطاع العام الاقتصادي والصناعي والخدمي، وتقديم الاقتراحات المناسبة إلى رئاسة مجلس الوزراء للتخلص منها، وذلك بالسرعة الكلية».

شركات إنشائية!!!

من حقنا هنا أن نتساءل:

هل هذا ضمان ضد البطالة؟ وهل له أية علاقة بمبدأ التأمين الاجتماعي؟

لا نستطيع الإجابة، وليست هناك إحصائيات عن عدد الذين يعملون لثلاثة أشهر فقط في المؤسسات الخدمية، ولكن الوقائع تقول بأن العدد يفوق حاجة الشركات الصناعية التي تحتاج إلى عمالة مدربة ومؤهلة في المواقع الإنتاجية، ولو أن هناك نوايا جادة فعلاً لإبقاء القطاع العام الصناعي وإصلاحه وتحديثه لثم تعيين عمالة جديدة وشابة فيه، وكنا قد أوجدنا كادراً مهتماً ومؤهلاً لهذا القطاع، وليس كادراً مؤقتاً لمدة ثلاثة أشهر، لا عمل حقيقياً له، بل يعيق في أكثر الأحيان العمل والإنتاج، وكيف يمكن أن تكون هناك اعتمادات لهذه التعيينات ولا توجد اعتمادات للشركات المحتاجة إلى عمالة؟!

واقع يطرح تساؤلات عديدة فعلاً!!!

وسنورد فيما يلي أمثلة عن واقع العمالة في بعض شركات القطاع العام الصناعي: ملاك الشركة العامة للخيوطن القطنية في إدلب ٢٥٠٠ عامل، والشركة تعمل بأربع ورديات، بعدد عمال ٢٠٨٠ عاملاً، وقد أدى ذلك إلى زيادة الأمراض المهنية التي بلغت ٣٤٠ إصابة، والشركة بحاجة إلى تعيين ٢٠٠ عامل على الأقل.

الشركة العامة للإطارات بحماة كان عدد عملها قبل عامين ١٤٥٠ عاملاً، وحالياً لا يوجد فيها سوى ٩٠٠ عامل فقط، والشركة بحاجة ماسة إلى عمال إنتاج في قسم الخلطة، وفي الشركة ٤٠٠ عامل مصاب بأمراض مهنية.

الإنتاج في الشركة العامة للبورسلان والأدوات الصحية في حماة متوقف منذ أعوام، باستثناء إنتاج الأدوات الصحية، ويبلغ متوسط أعمار عمالها ٥٥ عاماً، حيث تنتشر الأمراض المهنية بينهم، والشركة بحاجة إلى ٧ عمال إنتاج لاستمرار العمل.

المحالج تعاني صعوبات كبيرة في تعيين

وطرحت مسألة تدوير العمالة بين جهات القطاع العام، وتباينت وجهات النظر فيها، حيث اعتبرها البعض حلاً مؤقتاً، لأنها ستؤدي في النهاية إلى إخراج عدد كبير من العاملين من مواقع عملهم، دون تعيين عمالة جديدة، ودون ضخ أية استثمارات. وهكذا فقد جرى دمج الشركات الإنشائية، فازدادت المشاكل وتفاقت، وطرّح موضوع التقاعد المبكر، وكثرت المناقشات حوله، فحاول البعض أن يصوره كمخرج وحيد من صعوبات القطاع العام، دون البحث في الأسباب الحقيقية لمصاعب هذا القطاع... وبعد مناقشات عديدة، شكّلت لجان للدراسة رأّت في البداية إلزام العمال بالتسريح أو التقاعد، ثم طرحت فيما بعد مبدأ الطوعية وحرية العامل في طلب الخروج من العمل، وفق «نظام تعويض، ومزايا عديدة» ورداً على ذلك قامت النقابات العمالية بطرح محاذير عديدة، منها:

ضرورة تأمين الموارد المالية اللازمة.

دراسة المسببات والضرورات الموضوعية والاجتماعية والاقتصادية لإصدار التقاعد المبكر، في ظل البطالة التي تتفاقم يوماً بعد يوم. دراسة انعكسات الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذا التشريع والنتائج السلبية المتوقعة. خروج اليد العاملة المؤهلة والخيرة، وإفراغ جهاز الدولة من الخبرات.

نقص اليد العاملة في القطاع الإنتاجي، والانعكاسات على الإنتاج وتنفيذ الخطط.

أمام هذا الواقع أصبحت الشركات الصناعية بحاجة إلى العمالة، وهي تعاني من نقص في الكوادر الفنية الشابة، مما اضطر الجهات الوصائية إلى السماح بتعيين عمال جدد لمدة ثلاثة أشهر فقط ودون تمديد، فامتلات المؤسسات الإنتاجية والخدمية بعمال موسميّين، البعض منهم يحملون شهادات في المكنة والتمريض فيتم تعيينهم في المراكز النقابية وفي مديريات المال!!! والبعض الآخر يحملون إجازات في التجارة أو معاهد تجارية فيتم تعيينهم في

«الاحتفالية» انتهت..

فما مصير من قامت على أكتافهم؟

توشك «احتفالية دمشق عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٨» على نهايتها مع اقتراب العام الحالي من الأفول، وثمة سؤال بات يطرح بشدة اليوم: ما مصير العمال والموظفين والكوادر الخبيرة التي نهضت فعاليات الاحتفالية على أكتافهم، وساهموا بشكل فعال في إيصالها إلى بر الأمان، هل سيصبحون بين ليلة وضحاها بلا عمل؟ لقد أصبح هؤلاء العمال، ومعظمهم من الطلاب وخريجي المعاهد والجامعات الجدد، على درجة جيدة من الخبرة والدراية في تنظيم الفعاليات والأنشطة الثقافية والاحتفالات الواسعة، ومن الضروري إيجاد صيغة ما للاستفادة من إمكاناتهم، وعدم دفعهم نحو البطالة والتهميش، وهذا برسم وزارة الثقافة أولاً، وبرسم جميع الجهات العامة التي تحتاج إلى مثل هذه الكوادر.. ■■

عمال «الساحات العامة» بلا ضمانات

المطلوب إيجاد صيغة ما لضمان حقوق هؤلاء العمال الذين لم ينجّوا لهذا النوع من الأعمال المؤقتة، إلا بسبب انعدام أية فرصة أمامهم لتحصيل لقمة العيش، ومعظمهم من الوافدين الجدد إلى العاصمة، فأغلبهم من فلاحي المحافظات الفقيرة التي لم تعد الزراعة فيها مجدية بعد رفع أسعار المحروقات في ربيع العام الجاري، وعلى الاتحاد العام لنقابات العمال التعاطي السريع مع هذه الظاهرة المتزايدة، وإيجاد حل لها، ففي جميع الأحوال لا ينبغي لمن بذل مجهوداً كبيراً في عمل مرهق أن ينتهي المال به إلى السجن!!! ■■



بصراحة

مجلس الاتحاد العام

ومهام الحركة النقابية

◀ عادل ياسين

تمثل اجتماعات مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال فرصة مهمة للكوادر النقابية من أعضاء المجلس، للتعبير الواضح والصريح والجري عن مطالب الحركة العمالية، وكشف ما تعانيه الطبقة العاملة السورية، وما يتهدد حقوقها ومكاسبها من مخاطر حقيقية جراء السياسات الليبرالية التي تمارسها الحكومة منذ سنوات، وما زالت مصرة على ممارستها رغم سقوطها على المستوى العالمي، حيث دفعت الشعوب ثمناً باهظاً لها، وخاصة الطبقة العاملة التي تتعرض الآن لأوسع عملية تسريح من العمل، فاقدة بهذا حقوقها ومكاسبها التي ناضلت لأجلها طويلاً. وحكومتنا العتيدة ما زالت ترى في تلك السياسات قاعدة انطلاق لبرنامجها «التموي» الذي يشيد به صندوق النقد والبنك الدولي، حيث تعتبر الحكومة تلك الإشادة وساماً وشهادة لها على نجاحها في التفريط بما أنجزه شعبنا، وما قدم في سبيله الغالي والنفيس، لكي يبقى الوطن منيعاً محصناً، لا يمكن خرقه من الداخل أو الخارج.

إن التقارير التي تقدمها اتحادات المحافظات والاتحاد العام لاجتماع المجلس، والتي ترصد من خلالها ما يجري اقتصادياً واجتماعياً، وانعكاس ذلك على أوضاع الطبقة العاملة من حيث حقوقها ومكاسبها، هي تقارير مهمة، تكون النقابات قد أنجزت بإعدادها نصف المهمة الملقاة على عاتقها، حيث أن تشخيص واقع الحال لا بد أن يؤدي إلى تقديم العلاج الضروري، الذي يعكس حرص الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية على أن تكونا في مقدمة القوى الوطنية المدافعة عن الوطن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهذا هو خيارهما الذي مارساه تاريخياً، والذي لا بد أن يستمر. ولكن السؤال الذي يحتاج لإجابة: هل يكفي ما يقدم في التقارير النقابية من توصيف لواقع الطبقة العاملة، وواقع الاقتصاد الوطني، وخاصة القطاع العام الصناعي؟ وهل تكفي التخوفات البادية في التقارير من السياسات الحكومية تجاه القطاع العام وحقوق الطبقة العاملة؟

من المفترض بالكوادر النقابية أعضاء المجلس اتخاذ المواقف التي تؤمن لمجمل الحركة النقابية الانتقال من حالة المرواحة في المكان، والارتهاق لما يمكن أن تقدمه الحكومة من فئات للطبقة العاملة، إلى حالة الدفاع الجري عن حقوق العمال، المستند إلى الحقوق التي منحها قانون التنظيم النقابي، والاتفاقيات الدولية والعربية التي وقعت عليها سورية، للحركة النقابية في الدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم، مستخدمة كل الوسائل السلمية بما فيها حق الإضراب والتظاهر، كشكل من أشكال الدفاع عن حقوق العمال، وفي مقدمتها الأجر العادل المتناسب مع مستوى المعيشة، والذي يعاني من تدن مستمر، نتيجة ارتفاع الأسعار وفلتانها الناتج عن السياسات الاقتصادية للحكومة، التي حررت بموجبها الأسواق والأسعار، وسلمت زمام الأمور لحفنة من التجار والاحتكاريين الذين يتحكمون بمقدورات البلاد والعباد، وبالمقابل وضعت القيود المحكمة على الأجور ورهنتها بتوفر الموارد، التي هي متوفرة لو أن السياسات الحكومية هدفها تحسين مستوى معيشة فقراء بلادنا، وذلك من خلال منع التهرب الضريبي ومكافحة الفساد الكبير والصغير، والاستثمار الحقيقي في المجالين الصناعي والزراعي اللذين هما قاطرة النمو الحقيقية، بدلاً من التوجه نحو المضاربات العقارية والسياحية التي تكون نتيجتها لمصلحة الأغنياء، والتي تقول الحكومة إنها حققت من خلالها نسبة نمو ٦.٥ ٪، كما أكدت تقارير صندوق النقد الدولي.

إن المهام الماثلة أمام النقابات كبيرة، فال المطلوب: زيادة أجور العمال زيادة حقيقية متناسبة مع مستوى المعيشة.

حق العمال في الشركات الإنشائية المتوقعة بتلقي أجورهم دون تراكم.

مواجهة سياسات الحكومة تجاه شركات القطاع العام، وخاصة مذكرة وزارة الصناعة حول موضوع توزيع العمالة الفائضة واستثمار الشركات..... الخ. الدفاع عن الاستثمار الوطني للمرفأ السوري وعدم تأجيرها للغرباء.

الدفاع عن حقوق عمال القطاع الخاص بما فيها حقهم بالتناسب للتنظيم النقابي.

الدفاع عن أموال العمال في التأمينات الاجتماعية، وإعادة ما صادرتة الحكومة منها مع الفوائد، لاستثمارها لمصلحة العمال.

تثبيت العمال المؤقتين بمرسوم يضمن حقوقهم كاملة دون نقصان.

■ adel@kassoun.org

العمال بين أزمة الثقافة... وثقافة الأزمة



أبدت معظم القيادات النقابية استغرابها في اجتماع الاتحاد العام لنقابات العمال من إلغاء إقامة دورات تثقيفية ومحاضرات بخصوص الأزمة المالية الاقتصادية التي تصصف بالعالم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد اللُغَط الكبير الذي أثاره بعض ليبراليينا الجدد حول أسباب الأزمة وامتداداتها، بالإضافة إلى تصريحات بعض المسؤولين الحكوميين الذين خففوا من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

وذكر مصدر مطلع في الاتحاد العام لنقابات العمال لـ«قاسيون»، أن القرار بعقد هذه الندوات لم يتحقق، رغم كثرة المطالبات الشفهية بتأمين محاضرات للنقابيين تبين لهم ما يحصل ويجري في العالم، مما يساعدهم على اتخاذ الموقف المناسب والبناء، ومعرفة التحليل الاقتصادي الصحيح للأزمة.

ولم يخف المصدر شكوكه حول ما تناقله بعض النقابيين بشأن اختيار بعض أسماء المحاضرين من الباحثين والاقتصاديين الميالين للسياسات النيوليبرالية المرفوضة جملة وتفصيلاً من أغلبية النقابيين والعمال.

وكبدل عن تلك الندوات تم إطلاق ورشة عمل بين الاتحاد العام ومنظمة العمل العربية، حول جسور التكامل بين الثقافة والإعلام في المجال النقابي.

السؤال هنا: أيهما كان أفضل للحركة النقابية: الندوات التي توضح مفاهيم الأزمة المالية الاقتصادية، أم ورشة العمل هذه؟ ■■

في مجلس اتحاد عمال دمشق:

سياسات الحكومة تصعّد من مخاوف النقابيين

◀ متابعة:علي نمر

عقد اتحاد عمال دمشق اجتماع مجلسه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٤ بحضور أعضاء المجلس الذين عبّروا عن تخوفاتهم التي تزداد يوماً بعد يوم بسبب السياسات الحكومية تجاه حقوق العمال، وبسبب اتجاهات عمليات الإصلاح التي تعتمدها الحكومة، والتي أدت إلى نتائج كارثية على القطاع الصناعي وعلى حقوق العمال ومكتسباتهم.وتساءل النقابيون عن جدوى استمرار النقابات بمواقفها التي تشجع الحكومة على المضي قدماً بالهجوم على حقوق العمال، وآخرها التعميم الذي أصدرته بشأن تثبيت العمال المؤقتين، والذي رأى فيه تقرير اتحاد عمال دمشق موقفاً التافيا على مطالب النقابات بالتثبيت.

● جمال القادري

(رئيس اتحاد عمال دمشق):

«الإبقاء على الوضع الراهن يجرّنا إلى خسارات كبيرة يدفع الوطن ضريبتها»
انتظرنا طويلاً
قرار إصلاح القطاع العام، دون فائدة..
انتظرنا قرارات اللجان حول واقع القطاع العام، ولم يصدر أي شيء...
القطاع العام يتهالك يوماً بعد يوم..
وصار مجرد شعار نرفعه، ونطالب

بالحفاظ عليه.. نحن ندرك تماماً أبعاد وخلفيات الدفاع عن القطاع العام لأننا ننتقل من موقف وطني، فهذا القطاع قد كلف بناؤه مئات المليارات من الليرات السورية، ونتيجةً للانفتاح الاقتصادي، ولظروف إدارية معينة رافقت عمل القطاع العام، وجدنا أنفسنا في خضم أزمة حقيقية فاقمتها السياسات المالية والضريبية التي اتبعتها الحكومة تجاه شركات القطاع العام، إن مئات المليارات في القطاع العام تتاكل يوماً بعد يوم، ولابد من تحديد المسؤولية، وكل من يعمل على تأخير عملية إصلاح شركات القطاع العام يعتبر مسؤولاً عن ضياع عشرات المليارات على الخزينة.

المطلوب من مثل هذه الاجتماعات أن تبلور مفاهيم جديدة، ومقترحات محددة ، ودورنا أن نراقب، ونقدم المقترحات القابلة للتنفيذ، مطالبيننا بالإصلاح القطاع العام هي مطالب دائمة، لأن الإبقاء على الوضع الراهن يجرنا إلى خسارات كبيرة جداً يدفع الوطن ضريبتها، وحتى الآن لم يتوفر في سورية بديل عن القطاع العام يقوم بالمهام التي يؤديها لجهة توظيف مئات الآلاف من العمال.

عملية الإصلاح تحتاج إلى إرادة جدية، وتبدأ أولاً وأخيراً بإصلاح إداري حقيقي، هناك العديد من التصريحات الرسمية التي تؤكد عدم وجود نية بالخصخصة أو بيع القطاع العام، وأن الجهود تنصب على إصلاح القطاع العام، ولكن على الأرض لا توجد إرادة جدية.. فالنتائج عن حصيلة جهود وزارة الصناعة الإصلاحية يساوي الصفر، فهي تتعامل مع القطاع العام وإصلاحه وكأنها مراقب أو محلل اقتصادي.

لدينا بعض الشركات التي وصل المرض فيها إلى درجة كبيرة جداً بحيث يستحيل معها أي إصلاح. وهناك إغراق حقيقي للسوق الوطني بالسلع الصينية.. لسنا مع إغلاق أي شركة، ونحن نخشى أن يتحول اقتصادنا إلى اقتصاد تجاري وخدمي لا يخلق فرص عمل، فبعد أن جاءت البنوك الخاصة بدأت تمول مشاريع ذات طابع استهلاكي، وانتقلت هذه الظاهرة حتى إلى البنوك العامة.

● حسام إبراهيم:

(رئيس نقابة عمال الكهرباء):

«من واجبنا كنقابات الدفاع عن العمال...ولكن هذا لا يحصل للأسف!!»
حسب القانون ٥٠/ لعام ٢٠٠١ يتوفر شاغر واحد بحسب ملاك الشركة، وإذا تمت المصادقة والترشيح من مكتب العمل، وعين العمال، سيظل لدينا ٧٨٩ عاملاً مؤقتاً، وهؤلاء معينون قبل

صدور القانون، وبعد صدور القانون لدينا أضعاف هذا العدد . هذا فضلاً عن موضوع الراتب، فالعامل الذي يعمل منذ عشر سنوات، ويستحق خمسة ترفيعات دورية، سيعود بعد تثبيته إلى راتب بدء التعيين، ولا أتوقع أن أي عامل يقبل أن

يثبت وفق هذه الشروط، ونحن كاتحاد من واجبنا أن ندافع عن العمال، وللأسف الشديد فإن هذا لا يحصل... التعميم صدر، ولم تصدر أية تفسيرات من وزارة الشؤون الاجتماعية ومن مجلس الوزراء، وموضوع تثبيت العمال على أساس هذا التعميم لا يحل نهائياً قضية تثبيت العمال المؤقتين، والمطلوب العودة إلى المرسوم رقم ٨/ لتثبيت العاملين. وبالنسبة لموضوع أسعار المشتقات النفطية، فعندما رفعت الحكومة أسعارها كان كل الحديث يتم عن الأعباء التي تحمّلها الدولة نتيجة الدعم، وعندما انخفضت أسعار النفط عالمياً إلى الثلث، كان التفسير الحكومي أن تدنى أسعار النفط سيزيد عجز الموازنة على الحكومة، لأن سورية تعتمد على تصدير النفط..!

● محمود رحوم:

(رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية):

«السيانة تتم على نفقة العمال!!»
نحن نطالب بتطبيق المادة ٩٨ من القانون ٥٠/ الخاصة بطبيعة العمل، حيث صدر هذا القانون عام ٢٠٠٤، ثم صدر القرار ٢٠ عن رئيس مجلس الوزراء، فنفذ وطبق على عدد محدود من الشركات، ولم يطبق على الشركات الباقية، وحتى الآن مازال عمال بعض الشركات يقبضون تمويض طبيعة العمل على أساس راتب عام ١٩٧٤ ونحن الآن في عام ٢٠٠٨!! في ذلك الوقت كانت طبيعة العمل تتناسب مع الراتب، أما الآن فإذا كان الراتب ١٥٠٠٠ ل.س فإن طبيعة العمل تبلغ ١٥٠ ليرة فقط!! نطالب بتفعيل لجنة القرار ١٥/ الخاصة بهذا الموضوع، وإصدار التعليمات التنفيذية للملائمة.

الموضوع الثاني هو قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٨٩/ الخاص بسيارات الخدمة، والذي حدّد مخصصات إصلاح السيارات خلال العام بـ ٣٦٠٠٠ ل.س فقط، وتغيير الشحوم والزيوت والدواليب لوجدها يتطلب أكثر من هذا المبلغ، بعض الشركات غيرت صفة سيارات المبيت لديها واعتبرت أنها سيارات خدمة، ومنذ مدة وشركة المطاحن تأخذ من كل عامل لديها ١٠٠ ليرة لتصليح الباص، نتمنى أن يلغى هذا الأمر في السنة القادمة على الأكثر.

● غسان السوطري:

(رئيس نقابة عمال الصناعات الكيماائية)

«نحن نعانى معاناة كبيرة... عمالنا قلقون، وشركاتنا متوقفة!!»
الظاهر أن المجموعة الاقتصادية لا تنوي إصلاح القطاع العام، فأصلاحه بمفهومها يعني التخلص منه، نحن كنقابيين علينا تغيير خطابنا حول هذا الموضوع، لكي نتخذ موقفاً أكثر حزمًا.

لقد شغلتنا الحكومة بموضوع تثبيت العاملين، لكن للأسف فإن هذا القرار فارغ من مضمونه بشكل نهائي، فعندما أحضرنا أضيابر عمالنا إلى الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش قالوا لنا: لا تثبيت.

هم يريدون أن يبعدونا عن المواضيع الأساسية، فحتى تعديل قيمة الوجبة الغذائية جاء فارغاً من مضمونه، فالوجبة التي كانت بثلاثين ليرة صارت بثمانين ليرة!! نحن نعانى معاناة كبيرة، عمالنا قلقون، وشركاتنا متوقفة.

أصدروا القانون ٥٤/ حول الاستقلال المالي للشركات، وهذا القانون جاء بعد مطالبة نقابية استمرت لمدة ٢٥ عاماً، وما يناسبنا البارحة لا يناسبنا اليوم، فبعد أن أصبحت معاملنا خردة ولا تملك أية قيمة، قالوا لنا: استقلوا مالياً، وهكذا استقللنا مالياً في وقت معاملنا فيه تموت.. احترنا معهم حقاً!!!

وزارة المالية قالت: نحن سنعطى الرواتب حتى نهاية عام ٢٠٠٨ فقط، وعلى أساس هذا الموضوع شكلت لجنة برئاسة وزير الصناعة، وعضوية رئيس الاتحاد العام، لدراسة واقع الشركات المتوقفة: فإما توزيع العمال على المراكز الخدمية، أو على الشركات العاملة، واجتمعت اللجنة اجتماعين ولم تخرج بأية نتيجة حتى اليوم، ونحن اليوم نعيش ونحن متخوفون من أن يكون الراتب الذي نقبضه اليوم هو آخر راتب، نتمنى أن تُطرح هذه المشكلة بقوة في المجلس العام.

والمشكلة التي ألهونا فيها أيضاً هي قضية تعديل قانون العمل، فمذ الدورة السابقة ونحن نضع ملاحظاتنا عليه، وفي النهاية سيخرج قانون العمل دون الأخذ برأي الاتحاد العام، وهذا ما صرحت وعملت به وزيرة العمل، فأين دور النقابات؟ نحن دائماً نتكلم ويتهموننا بالتططير، وعندما جلبوا فريق عمل أوروبي ليدرس تحديث العمل المؤسساتي بوزاراتنا، خرج بتقرير لا يختلف كثيراً عما يقوله النقابيون.

قيل لنا قبل شهر أن لدينا ندوات ثقافية لمناقشة الأزمة المالية العالمية، ولم تعقد أية ندوة حتى الآن ، إن النشاط الثقافي لاتحاد عمال دمشق في هذه السنة غير مرض.

● حسام منصور:

(رئيس نقابة عمال التامين والمصارف)

«المادة ١٣٧/ سيفاً مسلطاً على رقابنا»
صدر عن رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٦٢/ بتاريخ ٢٠٠٧ /٨ /٢٣ أنالزم لعملية تأمين النقل الجماعي للعمال، ونصت المادة ٦ منه على أن تقوم الجهات العامة بتأمين النقل الجماعي ضمن حدود المخطط التنظيمي لمكان العمل، هنا بدأ الهرج والمرج وبدأ جهابذة التفسير بتفسير هذا القرار، فبعض الإدارات اعتبرت المخطط التنظيمي لمكان العمل هو المدينة والريف، وبعض الخائفين على كراسيهم من الإدارات أرسلوا كتيأ إلى الوزراء يطالبون فيها بتفسير هذه المادة. البعض قال بأن مجال هذه المادة يقع ضمن المخطط التنظيمي لمدينة دمشق، و هكذا حرم الكثير من عمالنا من النقل بسبب هذا القرار غير العادل.. نحن نناضل منذ سنوات حتى نحصل على مكسب لعمالنا، وبجرة قلم من رئيس الوزراء نخسر هذا المكسب.. لقد تفاجأنا بتوزيع أفخم أنواع السيارات على المدراء ومعاوني الوزراء، والتي من الممكن أن نشترى بثمنها باصاً كبيراً، أو حتى أربعة باصات.. وهكذا يحرم الآلاف من عمالنا من خدمة النقل لكي نشترى لشخص ما في القيادات الإدارية سيارة فخمة، وهذا الموضوع نتركه يرسم الاتحاد العام.

الموضوع الثاني: مازالت المادة ١٣٧/ سيفاً مسلطاً على رقابنا.. ونقرأ في الصحف كل يوم عبارة: «صرف من الخدمة».. وقد صرفت إحدىعاملات من الخدمة فذهبت إلى مبنى رئاسة مجلس الوزراء، إلا أنها طردت بفظاظة، هكذا يصرف العامل من الخدمة ولا يقبل أحد أن يسمح

اعتراضاته!!! حتى فكرنا بأن نرسل مطالبنا عبر البريد المضمون لكي يصل الاعتراض!!

● علي مرعي:

(رئيس نقابة عمال النفط)

«أنابيب النفط بحاجة إلى تغيير كامل لكثرة التعدييات التي تعرضت لها!!»

لدي أكثر من خمسة مواضيع أمل أن تلقى استجابة من الاتحاد العام، ونأمل أن يأخذ رئيس الوزراء بقراراتنا لأن في ذلك مصلحة الدولة والقطاع العام.

فالنسبة لموضوع الوجبة الغذائية، فإن تعميم رئيس مجلس الوزراء حولها يطبّق على شريحة ولا يطبق على أخرى، مع العلم أن الجميع ينطبق عليهم تعميم مجلس الوزراء. أما بالنسبة للأحكام القضائية المبرمة، فنحن نطالب الجهات الوصائية بتنفيذها ضماناً لحقوق العمال.

وبالنسبة لموضوع التثبيت، فأعتقد أن تعميم رئيس الوزراء يقضي في الواقع بعدم تثبيت عمالنا، فهل من المعقول أن يصدر رئيس الوزراء قراراً بتثبيت العاملين ولا يعرف مفعوله؟!

أما عن موضوع التعدييات الواقعة على خطوط النفط ،فقد سجلنا حدوث ٨ تعدييات في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٨ ، وآخر تعد حدث في اليوم الأول من الشهر الحالي، حيث جاء عدد من المسلحين وسحبوا السلاح على الهجانة، فترك الهجانة الأنابيب وهربوا، وهذا الموضوع مثبّت، نأمل من السلطة التنفيذية الاهتمام بأنابيب النفط، لأنها صارت بحاجة إلى تغيير كامل بسبب كثرة التعدييات التي تعرضت لها. وحول موضوع صرف العاملين من الخدمة، فالسؤال هو: هل العمال هم فقط من يخالف القانون؟ ألا تخالفه الإدارات أيضاً؟! العشرات من العمال صرفوا من الخدمة. وليس ضمن المصروفين أي مدير أو مدير عام!!

● صالح منصور:

(رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج)

«مشاكلنا تزيد من خمس سنين!!»
المشاكل التي تواجه قطاع الغزل والنسيج كبيرة، وزاد من هذه المشاكل قرار رئاسة مجلس الوزراء بيع الغزل القطنية بسعر تصديري، هذا القرار أثر على المؤسسة النسيجية وخسرها حوالي مليارى ليرة، مشاكلنا تزيد ولا تنقص منذ أكثر من خمس سنين، وإلى الآن لم تشكل في بعض الشركات مجالس الإدارة.

ولدينا أيضاً مشكلة تعيين العمال، فقد كان عدد العمال في قطاع الغزل والنسيج أكثر من ٨٠٠٠ عامل، وانخفض الآن إلى حوالي ٦٠٠٠ عامل، وعدم تعيين عمال جدد بدلاً من العمال المتسربين سيؤدي إلى توقف عدد كبير من المعامل والآلات.

نحن لن نستطيع المنافسة في السوق اعتباراً من ١ /١٢ من العام الحالي لأن سعر الفيو

سيرتفع من ٦٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ ل.س. بالنسبة للمخازين المتراكمة لدينا، فقد سمعت خلال وجودي في مصر قبل أسبوعين من تجار مصريين أن هناك طلباً كبيراً على الغزل السورية، فهم يطلبون كميات كبيرة ولا يستطيعون الحصول عليها .

● بشير حلبوني:

(رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات)

«المطلوب رفع الرواتب والأجور»
إن إصلاح القطاع العام لا يتم بعضا سحرية، فيجب أن تتم عملية إعادة تأهيل وهيكلة كاملة للقطاع العام، والاهتمام بالإصلاح الإداري، وتفعيل الموارد البشرية، المطلوب فعلياً هو إعادة التأهيل وتحرير بعض المؤسسات، ورفع الرواتب والأجور، والابتعاد عن الخصخصة، لأنها ستكون لصالح الرأسماليين.

● إنعام المصري:

(عضو المكتب التنفيذي لاتحاد عمال دمشق)

«علينا أن نؤكد على دور الدولة الحمائي»
منذ أيام شاهدنا على شاشة التلفاز إعلاناً لوزارة العمل تطلب فيه من الأسر الفقيرة التوجه إلى الوزارة أو مديرياتها لتسجيل أسمائها هناك، وكأن وزيرة العمل بعيدة عن التنسيق مع الوزارات الأخرى ومع الحكومة.

وبالنسبة للقطاع العام فهو قائم على ضمان الدولة له، ونرجو ألا يتحول تشر القطاع العام إلى ذريعة لتصفيفته والتخلص منه، علينا أن نؤكد على دور الدولة الحمائي، ونحن كممنظمة نقابية نتمسك بدور الدولة الداعم والراعي، فنحن رعاياها ومواطنوها .

ورداً على ما طرحته الرفيقة إنعام المصري في مداخلتها قال جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق: الرفيقة إنعام تريد أن تعيدنا إلى العام ١٩١٧ نحن اليوم نعيش في عام ٢٠٠٨ وسندخل قريباً بعام ٢٠٠٩، لقد جربنا السياسة الحمائية، فمأذا كانت النتيجة خلال ٣٠ عاماً؟ منذ اليوم الأول لانهاء هذه السياسة انهارت الشركات المحمية كلياً، وهي تحتاج إلى فترة طويلة لكي تستقر وتقف على أرجلها من جديد .

● رياض سنطير:

(أمين سر نقابة الغزل)

«الاجتمع السوري يتحول إلى مجتمع استهلاكي»
علينا أن نشخص الوجع تماماً، ما نراه هو تحويل المجتمع السوري إلى مجتمع استهلاكي. ودعم الصناعة الوطنية يتراجع يوماً بعد يوم، وبسبب رفع أسعار الطاقة تحول أصحاب معامل السيراميك إلى تجّار يستوردون السيراميك من لبنان ومصر وغيرهما . نطلب منهم أن يتركونا بحالنا، ويخففوا عنا من تعليماتهم.. نطلب منهم أن يعيدوا إلينا آموالنا .

■ ■

ارفعوا أيديكم عن أراضي الفلاحين !



مواقعها العمل من أجل تعديل قانون العلاقات الزراعية الأخير.. وبما أن أحداً لا يحدِّد أي مظهر من مظاهر القلاقل، ينبغي التنويه أن النتيجة الوحيدة للاستمرار في هذه السياسات هي إثارة التوتر الاجتماعي الذي لا يتحمل المدافعون عن مصالحهم مسؤوليته، بل أولئك الذين رسموا هذه السياسات وأضروا بمصالح الناس..

إن التاريخ سيفرض منطقه في النهاية مهما تفنن المستغلون وتحالوا، ومهما امتلكوا من نفوذ اجتماعي أو سلطوي، ومهما كانت القوانين التي يتكوّن عليها ومهما طال الزمن أو قصر.. وستكون الغلبة حتماً لأصحاب الحق، وفي هذا الإطار نؤكد أن تغطيتنا لما يجري في دير غصن، هو أقل واجب نقوم به بالانحياز إلى جانب الفلاحين، فهذا واجب طبقي ووطني، وكما أن البعض ينحاز ويصدر القوانين لصالح الملاكين من منطلق طبقي

لنسف المنجزات الاجتماعية التي تحققت بنضالات الفلاحين، فإننا ندعو جميع الشرفاء للوقوف إلى جانب الفلاحين، ونؤكد أنه لا توجد لنا مشكلة شخصية مع أحد، ولا يهمننا اسم الملاك أو قريته، وبصراحة أكثر لا تهمننا حتى قوانين تصدر بالضد من مصالح كادحي بلادنا، ومخالفة للدستور، ومن هنا فإننا نؤكد بأن أي صلح اجتماعي لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الفلاحين وأحقّيتهم بالأرض، وإن كانت مساعي مشكورة فإنها لن تعطي النتيجة المرجوة. بقي أن نذكر قيادة اتحاد الفلاحين بأن هناك فلاحين معتقلين في يوم عيدهم، وهذا أوان التدخل الحاسم لإطلاق سراحهم ومناصرتهم في معركتهم المصرية..

■ **مكتب قاسيون - محافظة الحسكة**

الزراعة بواسطة الة كوماتسو جلبها الفلاحون على نفقتهم قبل أربع سنوات) لبقيت أراضي جرداء غير صالحة للاستثمار، وما كان يعطى من حصص للملاكين هي من نتاج أعراف وتقاليـد كانت سائدة في تلك المرحلة ليس إلا، ناهيك عن أن قسماً مما يتم استثماره هو بالـأرض رغم القوانين العمياء التي يصدرها القابـعون في المكاتب الوثيرة في مخالفة صريحة للقيم الإنسانية والمنطق والدستور السوري. وبغية تسليط المزيد من الضوء على الموضوع وتداعياته، نورد هنا ما أكده لنا العديد من الفلاحين :

– هذه الأراضي توارثها أباً عن جد، ولن نتنازل عن شبر منها مهما كان الثمن..

– نحن مع الصلح، ونتمنى أن نبقى في وئام، كأبناء قرية واحدة وأقارب، ولكن الأرض خط

أحمر.

– واهم من يريد أن يعيد التاريخ إلى الوراء.

– لم نطلق الرصاص على أحد، هم من أطلق الرصاص، وهم من يتحمل مسؤولية جرح واحد منهم، ومحاولة إلصاق وتحميل الفلاحين مسؤولية تهمة لا أساس لها من الصحة.

إن مثل هذه القوانين التي تلحق الضرر بمصالح الكادحين والفقراء، والتي تصدر في ظل السياسات الانفتاحية ومحاولة فرض السياسات الليبرالية في البلاد، هي سياسات تسير باتجاه معاكس للمصالح الوطنية للبلاد، وتتناقض منطـق التطور التاريخي، وكونها تمس مصالح شرائح اجتماعية واسعة فإنها تلحق الضرر بالوحدة الوطنية، ولأنها كذلك يجب إعادة النظر بها ... ومن هنا فإننا نناشد كل القوى الوطنية الشريفة في البلاد أينما كانت

علاقة الفلاح بالأرض، أشبه بعلاقة الابن بأبيه وأمه، فالأرض بالنسبة له هي مسألة وجود وعدم وجود، وطن أو لا وطن، هذه الحقيقة راكمتها التجربة الإنسانية في التاريخ القديم والحديث، فكيف إذا كانت الأرض حجرية وتم استصلاحها بالعرق والتعب عاما بعد عام، وكيف إذا كان الفلاح يستثمرها منذ أكثر من مائة عام، ويأتي أحدهم مستغلاً القوانين العمياء لينزعها منه؟

اليوم، ويعد أن استطالت يد الليبراليين الجدد للناظم الاجتماعي الذي يضبط حياة السوريين ويحدد علاقاتهم فيما بينهم ويضمن حقوقهم، أي القانون، وقاموا بلي عنقه بطريقةٍ تتناسب وسياساتهم وطموحاتهم، يوشك المواطن السوري المنتج، وخصوصا الفلاح، على خسارة كل المكتسبات التي نالها بالنضال والصبر..

الموقوفون في النظارات، ورجال الشرطة ما زالوا يتجولون في أزقة القرية مسلحين رغم انتهاء الصدامات.

ما هي حكاية وضع اليد..

في مرحلة التسلط الإقطاعي كان العرف السائد استثمار الفلاحين للأرض مقابل حصة متفق عليها بين الإقطاعي والفلاح، وحتى نهاية الخمسينات كان الإقطاع صاحب القرار الأول والأخير بالسماح للفلاح بالعمل في الأرض أو منعه من ذلك وطرده متى يشاء، وفي فترة حكم الوحدة صدر قانون العلاقات الزراعية لحماية الفلاح من التشريد، واستخدم الإقطاع وقتها ما بقي لديه من نفوذ لإجهاش القانون السابق الذكر، ومع اكتساب الفلاحين الخبرة في النضال وبفضل تضامنتهم، وتضامن القوى الوطنية والتقدمية معهم ومئات المعارك بين الإقطاع والفلاحين في طول البلاد وعرضها، تم العمل بالقانون، وتم تثبيت الفلاح بالأرض ووضع حد للتسلط الإقطاعي، وسميت الأراضي التي يستثمرها الفلاحين بأراضي وضع اليد ... وصدرت قوانين الاستيلاء المعروفة وضمت أراضي وضع اليد إلى ما يحق للفلاح استثماره، أي أنها أصبحت جزءاً من حصته بموجب قوانين الاستيلاء في إطار عملية الإصلاح الزراعي التي جرت آنذاك، فأراضي وضع اليد احتسبت كجزء من حصة الفلاح آنذاك من الأراضي المستولى عليها ..

هذا في الإطار العام، أما فيما يتعلق بدير غصن، فالأرض حجرية، والفلاحون يستثمرونها أباً عن جد قبل جميع القوانين السابقة الذكر، وربما قبل تشكل الدولة السورية بإطارها الحالي، ولولا ما بذلوه من تعب وجهـد واستصلاح دائم منها (استصلاح بعلم مديرية

هذا هو حال فلاحي قرية دير غصن المكتكة على كتف جبل في أقصى الشمال الشرقي من البلاد، الذين يواجهون اليوم، بعد عقود من تخلصهم من النظام الإقطاعي، خطر خسارة أراضيهم لتعطى لسواهم.. حيث يستند الملاكون على قانون العلاقات الزراعية الذي تم تعديله مؤخراً ويحاولون نزع الأرض من الفلاحين بأشكال شتى، وقد قاموا بمحاولات اعتداء متكررة كان آخرها الأحداث التي وقعت في ثاني أيام عيد الأضحى المبارك..

فبينما كان الفلاحون يتبادلون التهاني بالعيد قام الملاكون بتجميع قواهم من قرى (كيشكة، وال قوس، سيركة، دير غصن)، وخطفوا ابن أحد الفلاحين، وهو طالب ويدعى «زنار عمر»، وساقوه ليلاً إلى قرية مجاورة، واحتجزوه لساعات عديدة وقاموا بإهانته وإذلاله، كما أطلقوا الرصاص بعد أن هاجموا العديد من أبناء الفلاحين في القرية بهدف بث الرعب في قلوبهم، الأمر الذي أدى إلى قيام الفلاحين بالدفاع عن كرامتهم وأنفسهم والاشتباك مع الخاطفين..

بعد تلكؤ غير مبرر حضر العشرات من رجال الشرطة إلى القرية، وسرعان ما قاموا بإلقاء القبض على ما يقارب من ٢٥ فلاحاً، ونحو عشرة من أبناء الملاكين، والجميع ما يزالون قيد التوقيف حتى ساعة إعداد هذه المادة..

وكما روى العديد من شهود العيان، كان ومايزال هناك انحياز واضح من الشرطة لصالح الملاكين، ومازالت تحاول القبض على آخرين من أبناء الفلاحين، وأوقفت أناساً لا علاقة لهم بالموضوع لا من قريب ولا من بعيد بشكل عشوائي، مع العلم أن بلاغات وزارة العدل تؤكد على عدم جواز توقيف الأشخاص لدى الشرطة والمخافـر لأكثر من ٧٢ ساعة، ولكن رغم مرور ستة أيام على الأحداث مازال

النائب الاقتصادي

و«الإشارات الواضحة»

التي شكلت قاعدتها المتينة، عن المساهمة في دورها بالإنتاج الوطني الحقيقي القادر على المنافسة وتعزيز الأمن الوطني؛

وتحديداً (ربما) غاب عن ذهن النائب أنه من غير الممكن للمنتجات الوطنية، والحال هذه، أن تغزو البلدان الأوربية لتنافس غيرها هناك، لأن الركود ونقص السيولة يعدان من أهم مظاهر الأزمة التي تعصف بجميع شعوب الأرض، والشعب السوري منها!

أما الذي لم يغب عن ذهن النائب خلال حديثه هو تذكيرنا بوجود «إشارات واضحة على تطور الاقتصاد السوري المستمر، خاصة ما يتعلق بنمو معدل الناتج المحلي»، لكنه، كما عود الناس، لم يتطرق إلى أي من هذه الإشارات ليتباهى بها أبناء سورية أمام شعوب الأرض الأخرى، خاصة وأن العالم كله يشهد تراجعات في النمو الاقتصادي وانكماشات بالجملة للاقتصادات الأقوى على سطح الكوكب، وأغلب الظن أن السيد الدردي وحده الذي يرى هذه «الإشارات الواضحة»؟! إن كلام النائب الاقتصادي عن استغلال الأزمة الاقتصادية العالمية لمصلحة تصدير بضائنا المحلية، لا يعدو كونه «حلماً اقتصادياً» أو «هلوسات حكومية»، لا تمت إلى الوقائع بأية صلة إن لم نقل تضليلاً متعمداً، إذ يحمل (كلامه وكلام غيره) وراء السطور الكثير من «الإشارات الواضحة» على تزايد وتسارع وتيرة النمو في شأن واحد وحيد، هو معدلات الاستخفاف الحكومي بقول المواطنين.. لا أكثر!

■ ■

يوميات مسطول

ابحث معنا

مطلوب العثور على أراضي

الدولة!!

◀ **سمير عباس**

فوجئت الحكومة مؤخراً بأن هنالك نقصاً في أراضي الدولة؟... كيف يا مؤمن!... معقول الحكومة ضيعت الأراضي؟؟ فهنا أنو ممكن الحكومة تضيع القطاع العام، وصرنا مسلمين أمرنا لله.. فهنا أنو ممكن تضيع حقول نفط وبعد البحث تلاقىها عند شركات أجنبية أخذتها من دون علم أحد لا في وزارة النفط ولا في غيرها، مثل ما حصل مع شركة بكتن اللي لساها حاطة أيديها عالحقول تبع البلد اللي مو موجودة باتفاقها مع الحكومة..

وفهنا أنها تستطيع أن تضيع مواطنين؟... شببية البلد كلها مسافرة لبره –أقصـد المواطنين تبعات الدرجة السادسة – منشان يعيشوا. ببصير الإحصاء بتقوم بتطلع سورية وقت الإحصاء ناقصة مو زائدة، كل الناس عم تركض منشان تسافر..

ومع هيك قلنا عفا الله عما مضى، بس تضيع أراضي؟ مو معقول!! هذا إنجاز عالمي لم يسبق أن حدث ولا حتى في بلاد الـواق واق.. ياسيدي.. الحكومة كان لديها ثلاثة ملايين ومية وسبعين ألف هكتار ملك للوطن... حلو الكلام؟ حلو... صار عندها مليون ونص مليون هكتار ومعهم ٤٠٠.٠٠٠ أربعمية ألف هكتار مؤجرة لناس بتسوى وناس ما بتسوى.. المهم المجموع مليون وتسعمية ألف هكتار.

خطر على بال الحكومة أنها تطرح الرقمين من بعضهم لأنو شكت (والشك من حسن الفطن) أنهم مو متساويين وباعتبارها ما بتعرف تطرح جابت لجنة من علماء الرياضيات تطرح الأرقام واختلّفوا لأنهم طق عقلمهم ونسيوا الرياضيات بس شافوا الأرقام، وأخذوهم إلى مشفى المجانيين.

آنقد الموقف طالب ابتدائي كسلان كان بالمصادفة مع أبوه الموظف بالشغل عم يلعب بالكمبيوتر. قال للحكومة:

شوفوا يا حكومة: الأراضي تبع البلد ٣. ١٧٠. ٠٠٠ هكتار، أجوا المرتزقة والشبيحة والهلبية والشفاطين حطوا أيدهم على ١. ٢٧٠. ٠٠٠ هكتار وبعدين رفعوا قضايا على الدولة وادعوا أنها ملكهم، وأخذوا أحكام قضائية وصارت لهم حلال زلال. مساكين صار لهم عشرات السنين عم يتعبوا بمصادرة أملاك الدولة وبالإجراءات وبالدفع والشفط والبلع حتى صاروا أكبر كبار أغنياء سورية.. شي بلع كم هتكار وشي بلع مئات وشي آلاف الهكتارات.. مال سايب عليه العوض.

أعجبت الحكومة بالولد الذكي. فوراً سرحوا أبوه من الشغل وقطعوا رزقه. إذا كان الولد هيك. أبوه كيف!؟..الله يساعدنا ...

■ ■

◀ **وسيم الدهان**

قال نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية خلال افتتاح المنتدى الدولي الأول حول تعزيز التنافسية العالمية في قطاع الأعمال السوري إن: «اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يتيح أمام المنتجات السورية أسواقاً واسعة تقدّر بـ ٤٥ مليون مستهلك»، وأكد أن الأزمة الاقتصادية العالمية تمثل فرصة كبيرة يجب اغتنامها «لتصدير المنتجات الوطنية إلى الأسواق العالمية»؟!

القول هنا إنه ربما غاب عن ذهن النائب الاقتصادي خلال حديثه أن:

رفع الدعم واستمرار ارتفاع أسعار الوقود الصناعي زادا من تكاليف الإنتاج وأفقدا المنتجات الوطنية قدرتها على المنافسة حتى داخل البلد حيث لا يمكنها أن ترفع رأسها أمام منافسيها على أرضها وبين جمهورها (البضائع التركية والصينية مثلاً)؛

وأن تكبيل الصناعات الوطنية بضوابط «غير وطنية» لضمان مصلحة الاستثمارات الأجنبية وتعزيز نشاطها المرهون استمراره بمقادير شفت الأموال من البلد وسكانه هو أمر مناف للوطنية؛ وأن السعي إلى جذب استثمارات خارجية في قطاع التخديم السياحي وجعل فرض عمل الشباب السوري محصورة في تخديم طاولات السياح العرب والأجانب هو إضعاف للوطنية؛ وأن إهمال تطوير البنى التحتية للاقتصاد السوري والاستمرار في تخسير القطاع العام وزيادة معدلات البطالة.. كلها أمور تبعد مؤسسات البلد

كنوز مستهدفة بالاغتيال؛

الثروات الزراعية والحيوانية والمائية في مواجهة خطر الانقراض

◀ يوسف البني

تمتعت سورية على مر العصور بموقع جغرافي ممتاز ومناخ معتدل ساعد على إغنائها بخيرات زراعية متنوعة، كما تمتعت إلى أمد قريب بالاكثفاء الذاتي شبه الكامل، واستطاعت تأمين مخزون استراتيجي يحقق لها الاستقرار والأمن الغذائي لسنوات، ولم تكن بحاجة حقيقية لاستيراد مواد غذائية شعبية الاستهلاك سوى مادة الرز فقط، أما باقي المنتجات من محاصيل إستراتيجية وخضار وفاكهة وثمار متنوعة، فقد كانت تنتج محلياً.

ولكنها فقدت هذه الميزات جميعاً بما فيها الاستقرار والأمن الغذائي والاكثفاء الذاتي في السنوات الأخيرة، نتيجة للسياسات الليبرالية التي تحكمت سلباً في ظروف الإنتاج الزراعي، مضافاً إليها الجفاف وانحباس المطر الذي تتعرض له المنطقة بشكل عام، وبدلاً من البرامج الزراعية المساعدة والداعمة للفلاح، كانت هناك ممارسات جائرة بحقه جعلته متردداً قلقاً، وعازفاً عن الاهتمام بإنتاج المحاصيل الاستراتيجية، مكتفياً بإنتاج المحاصيل البديلة البسيطة، الموسمية الأنبية.

تنوع زراعي كبير

تمتاز محافظة ريف دمشق بوفرة المنتجات الزراعية، وتشتهر داريا بزراعة الكرمة والأشجار المثمرة والحراجية، وخاصة الزيتون، وجميع أنواع الخضراوات التي تزرع في الغوطة. وتشتهر النبك ورنكوس بزراعة التفاح والدراق والكرز والإجاص واللوزيات.

أما في المنطقة الوسطى فتمتاز حمص بوجود مناطق حراجية بالإضافة إلى سهول زراعية تنتشر فيها محاصيل البقوليات، الخضار، التفاح، الكرمة، الزيتون، الحمضيات بأنواعها والفاوكة المتنوعة كالإجاص والخوخ والشمش والرمان والتين.

وفي محافظة حماة وريفها تختلف الزراعات من منطقة إلى أخرى، فمن شجرية حراجية إلى حشائشية حولية، أما أهم المحاصيل الزراعية البعلية فهي القمح، الشعير، العدس، الجلبان، الذرة البيضاء والتبغ. والمحاصيل المروية البصل، عباد الشمس، البامياء، الكوسا، القرع، اليقطين، القطن، البطاطا والشوندر الصيفي، كما تنتج الأشجار المثمرة كالعنب والتين والفسق الحلبي والزيتون والشمش والجوز.

أما في المنطقة الشمالية فتشتهر محافظة حلب بزراعة الحبوب، القطن، الشوندر السكري، الفستق الحلبي والزيتون. وفي محافظة إدلب تقسم الزراعة إلى نوعين رئيسين:

ـ الأشجار المثمرة: وخاصة الزيتون الذي يزرع على نطاق واسع، وكذلك التين، الكرز، المحلب، الكرمة، الرمان، الفستق الحلبي والتفاح، وبعض أنواع الفاكهة كالشمش والكاكي والجوز والجانرك.

ـ المحاصيل الشتوية والصيفية: أهم المحاصيل الشتوية: القمح القاسي والطري، العدس، الكمون، حبة البركة، الحمص والكزبرة، والصيفية: الشوندر السكري، القطن، البطيخ الأحمر والأصفر، البطاطا والتبغ، وجميعها سقي. كما تُزرع في المحافظة جميع أنواع الخضروات كالبنندورة والخيار والباذنجان والكوسا والقرع والفاصولياء والفليفلة والخس والسلق.

أما المنطقة الساحلية فتشتهر بزراعة الحمضيات في السهل الساحلي، والتفاح والكرز والخوخ والرمان وكثير من أنواع الفاكهة في الجبال، وفي كسب تكثر غابات الغار والصنوبر والتفاح. وفي صলفنة غابات السنديان والأرز.

في المنطقة الجنوبية تكثر في محافظة السويداء زراعة المحاصيل الموسمية الإستراتيجية كالقمح والشعير والبطاطا والكرمة والتين والعدس

والحمص، وكثرت في الآونة الأخيرة زراعة الأشجار المثمرة، كالزيتون والتفاح والفسق الحلبي والكستاء، وخاصة في مناطق ظهر الجبل. وتتميز محافظة درعا بأنواع كثيرة ومتعددة من المحاصيل والخضار المزروعة والمروية، وأهم المحاصيل الزراعية: القمح، الشعير، البنندورة، البطاطا، السمسم، البطيخ، الذرة، التبغ، والأشجار المثمرة كالزيتون والكرمة. أما محافظة القنيطرة فتنتج القمح والشعير والبنندورة، وتتوفر فيها الأشجار المثمرة كالزيتون والكرمة والتين والتفاح.

في المنقطة الشرقية والجزيرة تنتج المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة والحراجية المزروعة والغابات والمراعي، وهناك محاصيل شتوية: كالقمح، الشعير، الشوندر السكري، الكمون، البصل الأخضر، الفول، السبانخ، البقدونس، البطاطا، الخس، السلق، الفجل والنعناع. وصيفية: كالقطن، الذرة الصفراء، فول الصويا، السمسم، البنندورة، الباذنجان، الفليفلة، البامياء، الفاصولياء، اللوبياء، الخيار، البطيخ والقثاء. وهناك مساحات مزروعة بالأشجار المثمرة كالزيتون والكرمة والتفاح والفسق الحلبي واللوز والموز والشمش والدراق. وفي محافظة الرقة بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة ٨.٣٥ ألف هكتار أي ما نسبته ٦٦.٦ ٪ من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، منها نسبة ٢٤.٦ ٪ مروية، و٦٥.٤ ٪ بعل.

أما محافظة الحسكة فتعد المحافظة الزراعية الأولى في سورية من حيث المساحات المزروعة ومن حيث الإنتاج، وخاصة المحاصيل الزراعية الإستراتيجية الهامة كالقمح والشعير والقطن والعدس، وتنتج المحافظة ٤٥ ٪ من إجمالي الإنتاج من القمح، والأولى أيضاً بإنتاج القطن وهما محصولان الأكثر أهمية.

الثروة الحيوانية كنز مهدد بالضيع

تعتبر الثروة الحيوانية جزءاً لا يتجزأ من الأمن الغذائي للمواطن السوري، ومع ذلك فقد تم الاستهتار بها والتلاعب بمصيرها قصداً، وهي مهددة بالانقراض نتيجة الممارسات الليبرالية الهدامة للحكومة، وعدم إعطاء هذه الثروة الأهمية اللازمة للحفاظ عليها، فمن رفع أسعار الأعلاف وتقنيتها، إلى تضيق الخناق على الفلاح بكل الظروف المحيطة به. فالبادية في ريف دمشق تعتبر المصدر الرئيسي لمراعي الأغنام والأبقار وجزء من الماعز، وفي المنطقة الوسطى والشمالية والساحلية تنتشر في الطبيعة الحيوانات البرية المتنوعة، فهناك الضبع، الذئب، الثعلب، النمس، الخلد، القنفذ، كباية الشوك، الهر البري، الأرنب والسلحفاة، وهناك أنواع عديدة من الطيور الجميلة التي تعيش في الطبيعة، منها الدائم ومنها الموسمي، مثل العقاب، الباشق، الحجل، الشحرور، القنبر، الدوري، البليل، السنونو، السمّن والحسون، وتتعرض هذه الأنواع من الطيور للأعتداء نتيجة الصيد الجائر، وعدم متابعة القوانين المانعة للصيد إلا في مواسم محددة، وهناك ظاهرة فساد كبيرة، حيث يسمح منفذو القانون للصيادين بممارسة الصيد في أوقات التكاثر، بعد تسلمهم مبالغ الرشوة المتفق عليها .

أما مربو الأغنام والأبقار والماعز فيتعرضون أيضاً لضغوط من الجمعيات الفلاحية التي لا تسلمهم الكميات الكافية من الأعلاف، ما سيضطرهم لتأمين اللازم من السوق السوداء، وبأسعار عالية، أو سيتركون قطعانهم عرضة للهلاك والانقراض. وفي المنطقة الجنوبية نرى أهم الأنواع المتبقية هي الحيوانات الأليفة: كالأغنام والأبقار والماعز،



بالإضافة إلى بعض الأنواع من الطيور المستوطنة، وكل هذه الأنواع للفائدة الفردية وليس على مساحات إستراتيجية. وفي الحياة البرية نرى الضباع والذئاب وابن آوى والنمس وبعض الطيور مثل الحجل والحباري.

أما في المنطقة الشرقية والتي عليها الاعتماد لتأمين متطلبات السوق من اللحوم والأصواف وغيرها، فإن أهم الأنواع المتبقية هي الحيوانات الأليفة: الأغنام، الأبقار، الماعز، الجمال، الخيول العربية والغزلان، بالإضافة إلى بعض الأنواع من الطيور المستوطنة كالبط والإوز، وهذه أيضاً مهددة بالانقراض بسبب نقص الأعلاف وتغيرات المناخ القاسية. ثم هناك العديد من أنواع الطيور البرية المتنوعة تنتشر في الحوائج والبحيرات، بالإضافة إلى الثروة السمكية التي تتواجد كميات كثيرة وجيدة منها في بحيرة الأسد مثل الكرسين والمطواق، كما يوجد العديد من الأحياء المائية الأخرى، مثل السلحفاة والضفدع والأفعى والسرطان.

الثروة المائية أيضاً، أخطار متنوعة

كانت سورية تمتاز بوفرة مواردها المائية، منها العذبة الصالحة للشرب ومنها الكلسية التي حُصصت لري المزروعات، وساعدت على إنتاج الكثير من الخيرات، وشكلت على مدى عهود طويلة عامل استقرار وأمان. فاشتهرت دمشق وريفها بنهر بردى الذي يبلغ طوله ٧١ كم، وكانت تقيض مياهه في أيام الشتاء والربيع (ولكنها نضبت وأصبحت كساقية لاتكاد تذكر) وكان يروي بساتين الغوطة المحيطة بدمشق بفروعه المتعددة: يزيد والمزاوي والديراني وتورا وقنوات والعقرباوي والداعيانى والمليحي.

وهناك أيضاً نهر الأوج ثاني أهم مجرى مائي

في حوض دمشق ويتشكل من تلاقي نهر الجناني

والسيبراني، اللذين يتغذيان من مرتفعات جبل

الشيخ.

وفي محافظة دمشق وريفها ينابيع كثيرة: نبع الفيجة، بردى، بقين، الطيبة، عين منين، رأس العين، عين الخضراء، الجرجانية، عين الباردة، أبو زاد، عين الصاحب. وهناك نبع للمياه الكبريتية في منطقة ضمير، وينابيع المياه العذبة في منطقة قطنا: رأس النبع، عين السلطان، عين الصوجة. وفي بيت جن تكثر الينابيع والشلالات، وفي عرنة يتفجر في أشهر الربيع ٣٦٥ نبعا موسمياً مؤقتاً.

أما المنطقة الوسطى فهي أكثر هطولاً في موسم الأمطار، وتعتبر من مناطق الاستقرار الرئيسي في

	ممارسات الحكومة				
	ورفع أسعار الأعلاف				
	أجبرت المربين على				
	التضحية بثروتهم				
	الحيوانية				
	مضاريات السوق				
	السوداء قضت				
	على المحاصيل				
	الاستراتيجية				

الزراعات البعلية، وتتساقط الثلوج في معظم أيام الشتاء والربيع، ويوجد في محافظة حمص العديد من الأنهار، كنهر العاصي ونهر راويل ونهر المزينة. ويوجد بحيرات سدود سطحية (الباردوية، تل الحوش، المزينة، سبخة الموح). أما في حماة فيتابع نهر العاصي جريانه، وهو يعد ثاني نهر أهمية بعد الفرات في الطول وكمية المياه، وروافده متعددة: نهر أبو همامة، نهر الكافات، وادي الدوار، وادي رسم الأربعين، وادي حامس، نهر قسطون، نهر الساروج، نهر الساروت، نهر سلحب، ونهر البارد. ويوجد في حماة بحيرات صناعية تتواجد خلف السدود التخزينية، كسد الرستن وسد محردة وبحيرة ناعور جورين، وبحيرة ناعور شطحة، وبحيرة باب الطاقة. وفيها أيضاً الكثير من الينابيع أهمها : عين حلاقين، ينابيع قرية البيضة، ينابيع وادي العيون، ينابيع عين الوراق، ينابع حيالين، ينابيع دير ماما، نبع اللقبة، ينابيع دير شميل، نبع أبو قبيس، نبع النهر البارد، ينابيع منطقة عيد الكروم وينابيع قرية شحطة.

المنطقة الشمالية تعتبر قليلة الأمطار، بحيث لا يتجاوز متوسط الهطول ٢٠٠ مم سنوياً، وقلما يتساقط الثلج فيها، ويوجد في محافظة حلب العديد من الأنهار، وأهمها: نهر قويق (طوله في الأراضي السورية ٩٨ كم)، نهر عفرين (طوله في الأراضي السورية ٦٨ كم)، نهر الساجور (طوله في الأراضي السورية ٤٨ كم)، نهر الفرات (يمر ضمن محافظة حلب من جرابلس وحتى مسكنة).

أهم السدود في محافظة حلب: سد تشرين، سد الشهباء، سد أم جلود وسد ١٧ نيسان. وأهم الينابيع نبع الباسوطة، عفنة، نبع أبو قلقل، منبج، نبع حيلان، ونبع سمعان.

أنهار وبحيرات

وفي محافظة إدلب أيضاً يتابع نهر العاصي جريانه ويجتاز مناطق جسر الشغور، حمام الشيخ عيسى، دركوش، عزمارين. وتوجد العديد من البحيرات الصناعية وأهمها: بحيرة سد الدوسات، بحيرة خزان البالعة، إضافة إلى بحيرات سدود ترشيحية تجف صيفاً، مثل: معرة النعمان، الهبيط، كفر روحين، المقرق، خان شيخون. وتنتشر فيها الينابيع بكثرة، مثل ينابيع حارم (الجامع، عين فارس، القلقة) نبع الدباغة، نبع عين البيضا، ينابيع حمامات الشيخ عيسى للمياه الكبريتية الحارة والمعدنية.

المنطقة الساحلية تمتاز بأمطار غزيرة جداً، ولهذا أراضيها خصبة صالحة للزراعة الشتوية التي ليست بحاجة إلى سقاية، وتكثر فيها الينابيع الدائمة والموسمية. ففي محافظة اللاذقية يوجد العديد من البحيرات، مثل: بحيرة بللوران، بحيرة ١٦ تشرين، بحيرة الثورة، والكثير من السدود مثل سد الثورة، سد بللوران، سد كرسانا، سد الجوزية، سد الحوز، سد القنجرة، سد بيت القصير، سد صلاح الدين، سد الحفة، سد كفر ديبيل، سد بيت ريحان، سد خليفة، سد بجمرة، وسد ١٦ تشرين.

وعدة أنهار مثل نهر الكبير الشمالي، نهر القنديل، نهرقبة طاش، نهر سلور، نهر كشكش، نهر المضيق، نهر الروس، نهر الرملة، نهر الزرود، نهر البرغل، ونهر السن. وهناك نبع هام في محافظة اللاذقية هو نبع السن، بالإضافة إلى الكثير من الينابيع، مثل عين بيرة، النبوعة، العين، عين الغسيل، نبع الصفصاف.

وفي محافظة طرطوس يوجد عدة أنهار مثل نهر البلوطة، نهر الأبرش، نهر الغمقة، نهر العروس. وعدة ينابيع مثل: نبع جورة الحصين، نبع جوعيت، نبع الشيخ بدر، نبع بلمرة، نبع الصوراني، نبع الدوار، عين سركريس، ينابيع الديرون، ونبع الغمقة.

المنطقة الجنوبية منخفضة الرطوبة عموماً بسبب طبيعتها الجبلية المرتفعة وعدم وجود مسطحات مائية طبيعية، وأمطارها قليلة وغير منتظمة، وهناك احتمالات كبيرة لسنوات الجفاف، ففي محافظة السويداء يوجد فقط، بعض السدود السطحية القليلة التخزين، مثل: سد رساس، خازمة، قيصما، الأصلحة، الزلف، شهباء، الزوم،

العين، جوليين.

وفي محافظة درعا يوجد العديد من البحيرات، مثل: المزريب، بندك، العجمي، زيزون. وأهم الأنهار فيها نهر اليرموك. والأودية كثيرة، مثل: وادي الزيدي، وادي اليرموك، وادي أبو الذهب، وادي العلان. وفيها ينابيع المزريب، الساخنة الصغير، الساخنة الكبير، الأشعري، العجمي، الغزولي، عيون العبد.

وفي محافظة القنيطرة يتابع نهر اليرموك مسيرته، بالإضافة إلى نهر الأردن ونهر بانياس، ويوجد بحيرات طبيعية هامة مثل بحيرة طبريا وبحيرة

يتم الاعتداء على

الطبيعة على مرأى

وموافقة الفاسدين

تحرق الغابات

والحراج، لبناء

الفيلات والمحميات

الخاصة مكانها

مسعدة.

المنطقة الشرقية: تعتبر محافظة الرقة من المحافظات الغنية بالمسطحات المائية، حيث فيها بحيرة الأسد (أكبر مسطح مائي في سورية وثاني مسطح مائي في الشرق الأوسط، بعد بحيرة السد العالي) وهناك أيضاً بحيرة سد البعث وبحيرة معدان. بالإضافة إلى وجود مساحات كبيرة من مصارف الري ضمن مشاريع الري، ومجرى وادي الجلاب والبلبخ، ويوجد بعض الحوائج النهرية مثل: حويجة سد الثورة، حويجة سد البعث، حويجة عتيق، حويجة السلحبية، حويجة السحل الشرقي، حويجة جديدة خابور، حويجة الزوية، حويجة زهرة، حوائج العكيرشي، الهجانة، حويجة أبو كييع. وفي محافظة الحسكة تعتبر الأنهار المصدر الرئيسي للمياه، مثل نهر الخابور، نهر جفجج، نهر دجلة. ينابيع رأس العين، بالإضافة إلى الينابيع والآبار المنتشرة في أرجاء المحافظة، وسد الخابور.

أما في محافظة دير الزور فيوجد عدد كبير من الحوائج النهرية، منها: حويجة كاطع، حويجة صكر، حويجة الصالحية، حويجة القصبي، حويجة التنبني، حويجة حطلة، حويجة المري، حويجة البغلييلة، حويجة جسر البوكمال، حويجة البويطية.

كنوزنا... ليست لنا

رغم كل هذه الخيرات فقد وصل السواد الأعظم من شعبنا إلى ما دون خط الفقر، لأن الكثير منها قد تم تدميرها وتصفيتها، بسبب الممارسات الجائرة للحكومات المتتالية التي عمدت إلى إفقار وتجويع المواطنين، ونهب خيرات البلد والاستثمار بها لأنفسهم.

ففي مناطق كثيرة عزف الفلاحون عن متابعة العمل في المحاصيل الزراعية الإستراتيجية الهامة، مع أنهم ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، بسبب الممارسات الليبرالية للحكومة التي عملت على رفع سعر المازوت، وهذا شكل عبئاً مادياً ثقيلاً على الفلاح في السقاية وعمليات الفلاحة والبدار، وحدثت أسعار المحاصيل بما لا يتناسب مع تكاليف الإنتاج، فخسرنا جزءاً كبيراً من الثروة الزراعية الإستراتيجية الهامة. وكثير من غاباتنا وثروتنا الحراجية تعرضت للحرائق المفتعلة، دون محاسبة أو عقاب، وأقيمت مكانها الفيلات والمحميات الخاصة. وفي مجال تربية الحيوان رفعت أسعار المواد العلفية لبعبة تهريبها إلى السوق السوداء، ولم تعط المربي الكميات الكافية واللازمة للعناية بالقطيع، فخسرنا أيضاً جزءاً كبيراً من الثروة الحيوانية، حتى باتت مهددة بالانقراض.

أما الثروة المائية، هذا الكنز الذي لا يقدر بثمن، فقد ساعدت الحكومة الحالية (التي هي وريثة ونتاج الحكومات السابقة) على هدره ونضوبه في كثير من المجالات، فقد سمحت لأصحاب المزارع الخاصة والفيلات ذات المسابح، باستخراج المياه من باطن الأرض، دونما حساب ولا تقدير، وعلى مدى سنوات طويلة، ما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية في كثير من المناطق. ومن جهة أخرى ساهمت الحكومات في جزء من عملية التصحر، وانخفاض معدلات الهطول المطري، بتغاضيها عن القضاء على المساحات الخضراء، وإقامة تجمعات السكن العشوائي المخالف، والكتل الإسمنتية مكان البساتين الواسعة والغابات والحراج. ومن المعروف أن البساتين والمساحات الخضراء الواسعة تستجر المطر والغيوم والرطوبة.

إن على الحكومة اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لدعم الفلاحين ومربي الحيوانات، للحفاظ على ما تبقى من كنوزنا الثمينة من الثروات الزراعية والحيوانية والمائية، وفي هذا ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

طاولة حوار اقتصادي حول اتفاقية الشراكة السورية/الأوربية

■ متابعة قاسيون

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في مكتبة الأسد مساء الأربعاء ٢٠٠٨/١٢/١٧ لقاء طاولة مستديرة حول الحالة السورية في إطار «الشراكة الأوروبية .المتوسطة/ الاتحاد من أجل المتوسط»، حيث اجتمع عدد من الاقتصاديين السوريين لمناقشة الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية التي يتوقع أن تحققها العلاقات الأوروبية . المتوسطة من خلال اتفاقية المشاركة التي وقعتها الحكومة السورية بالأحرف الأولى بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٤. واستهل د. منير الحمش كلمته التي افتتح بها اللقاء بالتوضيح أن «أي مشروع يطرح من الدول الصناعية المتقدمة لرسم العلاقة مع العالم الخارجي، يعبر عن حاجة لتلك الدول تنبع من مصالحها وتعبر عنها، فأوروبا تريد توسيع رقعة السوق لمنتجاتها الصناعية وأن تعزز نفوذها على الساحة الدولية»... وعلى هامش اللقاء الاقتصادي التقت «قاسيون» بعدد من الاقتصاديين لأخذ آرائهم حول محاور عدة متصلة بالاتفاقية وتوقيعها..



د. الياس نجمة؛

جاء التوقيع في سياق سياسي أكثر منه اقتصادياً..

جاء التوقيع في سياق سياسي أكثر منه اقتصادياً، وبما أن الاتفاقية صارت واقعاً بعد توقيعها فعلياً أن نناقش الآثار المترتبة عليها ودراستها لنقترح أفضل السبل والآليات لكي نجعل الإيجابيات أكثر من السلبيات في هذا الاتفاق.. الأزمة العالمية الحالية ستساعد على التصديق على الاتفاق كون الأوروبيين بحاجة فعلية لمثل هذه الاتفاقية، لكن إذا كان هناك فوائد من هذا الاتفاق فهي بالدرجة الأولى ستصب في مصلحة الأوروبيين أكثر منها في مصلحة السوريين، لاسيما على الصعيد السياسي والمؤسساتي، فسورية هي المدخل الأوروبي إلى المنطقة كلها . وبالنسبة لدور الدولة الواجب عليها اتخاذهُ لدعم الصناعة الوطنية فإن على الحكومة التزام مهامها تجاه دعم القطاع الصناعي وتحديثه وعليها أن تسهل آليات عمل الصناعة بشكل عام. وفيما يتعلق بمسألة الأمن الغذائي وهي قضية حساسة جداً فلا أعتقد بأن الحكومة ستتأزل عن مسؤولياتها تجاه مخازين الحبوب الإستراتيجية، إذ يفترض أن الحكومة مدركة لضرورة الاستمرار في دعم الفلاح لأنه ما لم يجد عوائد كافية لجهوده الزراعية فإنه سيتوقف عن الزراعة ويتجه إلى قطاعات أخرى بديلة، وذلك يهدد استمرار عمليات الزراعة واستقرارها .

أ. فؤاد اللحام؛

المطلوب برنامج وطني شامل لتطوير الصناعة وتحديثها

أخذ على عاتقه التذكير بالقطاع الصناعي السوري حين أوضح لقاسيون أن المطلوب من الحكومة هو صياغة برنامج وطني شامل لتطوير الصناعة وتحديثها، وهذا يتطلب قبل كل شيء تسهيل عملية التصدير بالنسبة لهذه الشركات وإقامة مؤسسات داعمة تساعد على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعزيز قدرتها التنافسية، وأيضاً يتطلب ذلك تسهيل عملية التمويل وتمكين الصناعيين من الحصول على التمويل السريع منخفض الكلفة.

د. منير الحمش؛

كل ما يقال عن فوائد الشراكة هو تضليل!



من الطبيعي أن يخلق وجود الأزمة المالية/الاقتصادية الحالية ظروفاً وشروطاً جديدة في العالم كله وليس في منطقتنا فقط، وما يدفع إلى الحيرة هو

السعي إلى تسريع توقيع الشراكة مع أوروبا قبل أن تتضح آفاق هذه الأزمة وتداعياتها . فالشراكة الأوروبية تقتضي اقتصاد سوق حر مع تعزيز دور القطاع الخاص

بيد وتصفية القطاع العام باليد الأخرى، وهذا يؤدي إلى إضعاف الدولة، بينما المطلوب هو تعزيز قوة الدولة .

السؤال الذي يجب طرحه أمام وضع سورية الحالي هو: هل هناك تكافؤ في العلاقة مع الاتحاد الأوربي؟ والجواب: لا، فآية شراكة تحتاج إلى تكافؤ وندية في المواقف وعدالة في

تقسيم العمل الدولي، وهذا كله غير متوفر في هذه الشراكة..

إن الشراكة تهدد صناعتنا وزراعتنا، وكل ما يقال عن فوائد الشراكة هو تضليل، لأننا سننجرع مرارها قبل أن يتسنى لنا تذوق حلاوتها، والوعود التي تطلقها الحكومة حول المنفعة التي ستأتى عن الشراكة على الاقتصاد السوري وبالتالي على المواطنين، كلها وعود خلبية

ليس لها أي أساس واقعي، لذلك فإن من يروج للانفتاح والتحرير والشراكات مع الآخرين إنما هو بالحقيقة يقوم بالتمويه والتغطية على فشل السياسات الاقتصادية المتبعة..

المطلوب هو سياسات اقتصادية تمكن الاقتصاد وتدعم الصناعة وتنهض بالزراعة، فهل هناك فرص حقيقية مع الشراكة الأوروبية لتحقيق ذلك؟ أعتقد أن هناك وعوداً فقط وهذه الوعود لن تتحقق!

إن أحد متطلبات الشراكة هو رفع الدعم عن كل المواد بما فيها تلك التي تتعلق بالأمن الغذائي، في وقت نحن أشد ما نكون فيه بحاجة إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني، فكيف يمكن

إلغاء القمح حين يكون الأمن الوطني مهدداً؟ فموضوع الدعم من أهم النقاط التي تهددها الاتفاقية، ولهذا بعد سياسي والمسألة كلها ذات أهداف سياسية ولا يمكن الفصل هنا بين الاقتصاد والسياسة .

د. عابد فضلية؛

الحكومة تتجاهل خبرات الاقتصاديين المحليين؟!

أبدى د . عابد فضلية استياءه من سعي الحكومة إلى الاعتماد على الخبراء والاقتصاديين الأوروبيين حين قال النائب الاقتصادي عبد الله الدردري إن الحكومة بصدد الاستفادة من الخبراء الأوروبيين في عملية الإصلاح الاقتصادي، وكأن سورية تخلو من الخبراء والاقتصاديين القادرين، أي كأن الغريب يستطيع أن يصلح اقتصادنا ونحن لا نستطيع!

وأكد فضلية أن التجارب أثبتت أن هذا النهج الحكومي خاطئ جملة وتفصيلاً، ومثالاً على ذلك ذكر بفشل مشروع التحديث المؤسساتي حيث أعلن وزير الصناعة حينها أن كل جهود المشروع الذي اعتمدنا (الحكومة) فيه على الخبرات الأوروبية باءت بالفشل، وأن جميع ما توصل إليه الخبراء الأوروبيون لم يزد ولو بحرف واحد عما قدمه مشروع قانون إصلاح القطاع العام الصناعي الذي تقدم فيه الخبراء الاقتصاديون المحليون.

شؤون اقتصادية | 7

مطببات

القصة

◀ عبد الرزاق دياب

نحن في استدارتنا الحميمة إلى ما قد كناه ذات يوم ليس بالبعيد، نحن ما صرناهُ أو ما صيرنا بعد عقود من الصراع على رؤانا، ألسنا نتأوه لذكرى قادمة من بعيد، لشخص ينتمي إلى مرحلة عشناها كما نشتهي، مشاوير ومواقف، أغان وبكاء صامت، نساء كنا عابرات وصرن أمهات، أصدقاء سذج صاروا مسؤولين، بلهاء صارت لهم أصوات تسمع، عاهرات ارتدين ثوب الثقافة على أيدي بعض المتنفذين الصغار من أنصاف متقمقي المرحلة، ساخطون صاروا دجاجاً، شعراء بلا قصيدة، مسرحيون دون نص ومسرح، كتاب ينتظرون معاش التقاعد الهزيل في أزدل العمر...الأزدل .

في الطريق البائسة لما تسمى جوازاً حياتنا، ثمة وجوه بلا ملامح، وجوه تشبه وجوه الخارجيين لتوهم من انهيار طيني في جنوب فينتام، القتل من نوافذ قطار هندي، المذعورين من انفجار قنبلة أو سيارة مفخخة، في أحسن الأحوال وجوه تشبه الخواء.

على مدار الفقر المحيط، البيوت المتركمة على بعضها، الطرقات المفتوحة للمشاريع التي لا تنتهي، مشاريع البنية التحتية، وزفت البنية الفوقية، مشاريع سنوية للاستثمارات على شكل سرقات، مشاريع لا تصل إلى من يستحقونها، ثم ضرائب لا تنتهي، لا تعود كما في كل العالم فوائد على دافعيها، من النظافة إلى(الترابية)، ضرائب على الدخل المترهل، ضرائب على المتأخرين عن سداد ما يترتب في ذممهم للحكومة، ثم الإعفاءات عن الفوائد في نهاية السنة، هو العالم الصغير للمواطن المنهك والمنهمك في همومه.

في تعاملنا المهيمن مع دوائر المصالح، موظف مرتش، معقب معاملات كديوان متنقل، يختصر وقت المعاملة على ساعات، ساعات قليلة كانت شهرأ من موظف إلى آخر، واليد تدخل وتخرج من الجيب في دفع يدفع المعاملة إلى جيب آخر، ولكن المعقب يدفع للجميع أو إلى الرأس الكبيرة والتوقيع الكبير.

مؤشر الكهرباء الذي لا يأتي، ويرتجل التأشيرة التي تكسر الظهر، ثم ادفع واعترض، النتيجة يتم تقسيم المبلغ على دفعات، المبلغ نفسه، هذا ما سيأخذك إلى القناة التالية أحد موظفي الكهرباء يدلك على طريقة للسرقة أو يمد لك خطأ استثنائياً للسخان الكهربائي أو لمدفأة الكهرباء..

فواتير الماء القادمة بالآلاف لابد من طريقة لتخفيضها، المؤشر، الجابي، موظف الفواتير، في حسبة بسيطة ما يدفع في الخفاء أقل مما سيدفع في العلن.

في الجامعات، مقدساتنا، في العلن يتحدث الطلبة عن أثمان المواد والأساتذة، تطورت لغة الدفع، جنس الدفعة، الأستاذ الذي أتذكر ثمنه بلتر من العرق وكيلو من القهوة في بداية التسمينات، تطورت أحواله ولغته، ركب السيارة التي كانت حلماً وغادر إلى منزل جديد ليس في أطراف دمشق، لم يعد يشكي من دخل الأستاذ الجامعي ولا من كرامته.

في المدرسة سقط المعلم، العصا الغائبة، لا فرق بين المعلم والتلميذ ما دام المعلم في المساء يمد يده للتلميذ من أجل حصة الدرس الخصوصي، وما دام التعليم الحكومي مفتوحاً على أبواب الخاص، وما دام الأساتذة أنفسهم يروجون لفكرة المدرسة الخاصة والدرس الخصوصي، في المساء فسحة الفهم أوسع.

في علاقتنا الإنسانية، التجارية، الاجتماعية، صارت المصلحة الأولى بقدر النفع الذي تأتي به العلاقة، أخي من يقاسمني رغبته، جيبه، سرقة، أختي من لا نسب معها، الزيارات بما تقدم من(برستيج) ومصلحة، أمانة الليرة، أبونا القرش.

في استدارتنا الحميمة إلى ما كناه، كنا نشبه كائنات انقرضت، بشر كانوا هنا وتركونا لنلهم الذكريات عنا، وجوهنا استعبدتها اليأس والخذلان، أيدينا مخذولة ومسترخية على بدن هش، رؤوسنا تهذي كيف سنعيش غداً دون ديون أو رشى؟ قميصنا منزعوة الأكمام كإن لا أكف لنا ولا أصابع، سراويلنا فارغة من الرجولة بعد أن تم خصيلنا برغيف... كنا هنا ذات يوم ليس بالبعيد؟

التهدئة تلفظ أنفاسها الأخيرة



عن الأسرى أصحاب الأحكام المخففة الذين يتم إطلاق سراحهم، كما صرح بذلك أكثر من مسؤول داخل حكومة العدو. كما أن تقديم قوات الاحتلال كل أشكال الدعم لعصابات المستعمرين في الخليل والقدس وقلقيلية، ماهي إلا شواهد على كيفية تعامل العدو مع التهدة التي بدتها عمليات قوات العدو وممارسات عصاباته منذ الأيام الأولى لإعلانها . يأتي كل ذلك في الوقت الذي يزداد فيه صخب الإعلام الصهيوني، وتصريحات قادة أحزاب الكيان، في حملة البازار الانتخابي، التي تعكس الرؤى والأفكار العنصرية/ الدموية التي يتقوه بها هؤلاء، عند أحاديثهم عن «الرد بالنار على النار»، أو من خلال عمليات كوماندوز خاصة، تنتظر القطاع في حال استمرار المقاومة المسلحة وإطلاق الصواريخ.

إن محاولات كسر الحصار تتطلب من القوى الوطنية السياسية والمقاتلة توسيع دائرة المواجهة مع العدو، وليس من خلال الالتزام بتهدة يلتزم بها الجانب الفلسطيني فقط، تتمكن خلالها حكومة الاحتلال من توفير الراحة للمستعمرات والجنود . خاصة وأن أية مراجعة موضوعية تنطلق من ثنائية الصراع بين الغزاة المحتلين والشعب المقاوم، ستؤدي إلى نتيجة محددة تقول بأن إلحاق المزيد من الخسائر بجبهة العدو، العسكرية والسياسية، وتعرية وحشيته وهمجيته أمام العالم، هي العامل الأساسي لإرغامه على تقديم التنازلات، وفي التهئة لواقع جديد يفرض على العدو، والأطراف الاقليمية والدولية حقائق جديدة. لأن ترك هذا العدو ينام على حرير التهدة، ووسائل طاولات المفاوضات، سيدفع بحكومته، وبعصابات المستعمرين المنفلتين في شوارع القرى والبلدات والمدن، لتحقيق العديد من النجاحات على الأرض. ■■



المجاعة، وانعدام الخدمات الصحية، وتقشي الأوبئة، مما أدى لافتقاد المواطن لأساسيات الحياة البشرية، كما عبرت عنه بيانات المنظمات الدولية، وتصريحات العديد من الشخصيات الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان. وقد كان من نتائج استمرار الحصار انتشار وانتعاش ظاهرة «الأنفاق» التي لم تعد شرايين للحياة فقط، بعدما أصبحت بوابات لعبور البضائع التي لا تقدر على شرائها جماهير الفقراء والمسحوقين، والتي تستفيد منها «شريحة محددة» يشير إليها أبناء القطاع بكل استهجان. إذ تخضع المئات من هذه الممرات لهيمنة مجموعات محلية من «القطط السمان» بدأت تراكم ملايين الدولارات بسبب انتعاش التجارة العابرة بها، في ظل صمت العديد من الأطراف.

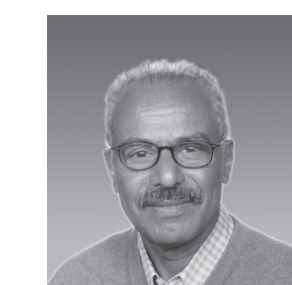
مع اقتراب الفترة المحددة لانهاء التهدة، بادرت حماس لعقد عدة لقاءات مع بعض القوى الفلسطينية، بهدف الوقوف أمام نتائج التجربة، محاولة استشراف ملامح المرحلة القادمة، سواء بتمديد التهدة أو الوصول لقناة مشتركة بينها. فتجربة الستة أشهر وفرت للاتجاه الداعي لإنهاء التهدة كل المبررات. إذ أن العدو لم يلتزم بها، بالإضافة لحرصه على الاستفادة من أجواء التهدة، لتنفيذ كل مخططاته من قتل واعتقال وحصار. إن عشرات الشهداء الذين سقطوا بفعل نيران أسلحة العدو، وبنتيجة إجراءات الحصار وإغلاق المعابر، واستمرار عمليات الاغتيال في الضفة الفلسطينية، كما حصل في بلدة «اليامون» قرب مدينة جنين صباح يوم الثلاثاء ١٢/١٦، حينما أقدمت وحدات القتل الصهيونية على إعدام المقاوم البارز في سرايا القدس «جهاد أمين نواهضة». بالإضافة إلى التصعيد الواضح في حملات الاعتقال داخل الضفة المحتلة، للتعويض

أيام قليلة وتنتهي فترة تهدئة «الستة أشهر» الممتدة منذ التاسع عشر من حزيران/يونيو، وحتى التاسع عشر من كانون أول/ديسمبر الحالي. وقد جاءت بنود إعلان/اتفاق التهدة الذي صاغت أفكاره وينوده حماس، وتبنت اعلانه وترسيمه وشرعنته الحكومة المصرية، بعد لقاءات متعددة مع حكومة العدو، لتفتح حالة واسعة من النقاش داخل معسكري الصراع، الكيان الصهيوني، والحركة الوطنية الفلسطينية، التي سجلت بعض أطرافها تحفظات واسعة على بعض البنود، ناهيك عن قبول البعض الآخر لها بحالة من الامتعاض والنقد، والذي يقترب في بعض تعبيراته من صيغة الرفض، المغلف بصيغ توافيقية، لتخفيه براعة المتحدثين عنها، التزامهم بها حرصاً على «الوحدة الوطنية» وعلى التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني داخل سجن غزة الكبير. هذا الالتزام لم يمنع حركة الجهاد الاسلامي التي يمارس ذراعها المسلح«سرايا القدس» دوره المميز في المواجهة القتالية المسلحة مع العدو، والجيبة الشعبية لتحرير فلسطين ولفصيلها المقاتل«كتائب الشهيد أبو علي مصطفى» الذي يؤكد وجوده الدائم في معارك الصراع المسلحة مع العدو، من أن يؤكد على «هشاشة» التهدة ومحدودية فائدتها للشعب الفلسطيني، خاصة- وكان هذا أحد أهم نقاط ضعفها- اقتصرارها على القطاع، وعدم شموليتها للضفة الفلسطينية، التي تمارس فيها قوات الاحتلال عمليات الاغتيال والتصفية والاعتقال.

طوال الأشهر المنصرمة، مارست الفصائل المسلحة في القطاع التزاماً واضحاً ببنود الاتفاقية، واجهه العدو الصهيوني بابقاء الحصار البري على«المعابر المخصصة لمرور المواد التموينية والمحروقات» ماعدا بعض الشاحنات التي لا تكفي حمولتها لبضعة أيام، مما دفع بالعديد من المواطنين والمسؤولين في المنظمات الأهلية للتأكيد على أن الفوارق معدومة تقريباً بين «تسهيلات» فترة التهدة، و«العقاب الجماعي» خارج أيامها! كما استمرت حكومة العدو، والجانب الرسمي المصري الذي يمارس الإغلاق من جانبه، تحت حجج واهية، على إبقاء مبرر رفع موصداً بوجه حركة المواطنين الفلسطينيين بالاتجاهين. كما تمارس سفن العدو الحربية المراقبة على المنفذ البحري، مانعة الصيادين من ممارسة أعمالهم. ويتوافق تنفيذ تلك الاجراءات وتصعيدها في ظل استمرار قيام آلة الحرب الوحشية بمهامها اليومية في إطلاق ذفينة هنا، وصاروخ هناك. وقد أدت تلك الممارسات اللاإنسانية إلى اعتبار قطاع غزة منطقة منكوبة، يعاني أكثر من مليون ونصف المليون مواطن فيها من كارثة حقيقية أدت لانتشار

سلطة وطنية تقدمية بديلة..

أو الخراب الشامل



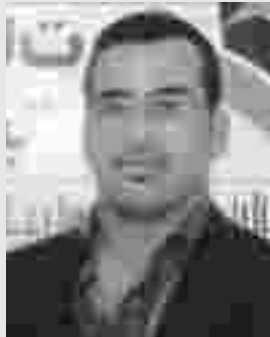
◀ إبراهيم البدرابي - القاهرة

ولكن ما علاقة ذلك بالحكم الصادر بحق أبناء المحلة؟ العلاقة عضوية. إذ لا يمكن تجزئة الأحداث ومفردات الواقع، بل لابد من ربطها جميعاً في كل واحد، والتعامل معها كنتاج للطبيعة الطبقيّة للسلطة وسياساتها المعادية لمجمل الكادحين وللمصالح الوطنية. الارتباط يتجلى في التمسك الشديد بالسياسات التي أفضت إلى الأزمة التي تعانيها البلاد لأكثر من ثلاثة عقود دون أي توقف للمراجعة مثلما فعل البعض. وبالتالي التمسك بخيار العنف بكل وسائله وأساليبه (المحاكمات الجارية لعدد من الصحفيين البارزين بحجج واهية) أي التمسك به الخيار صفر» لردع الجميع تمكيناً للطبقة الضيقة التي سلبت الثروة والسلطة من أجل البقاء.

في ظل أزمة الرأسمالية العالمية المتصاعدة، والتي لاحل لها، نواجه في مصر وضعاً خانقاً يتعمق بوتيرة عالية للغاية. فالأزمة الكارثة باتت مركبة، أي داخلية قديمة متصاعدة، ووافدة بقوة وعنف من الخارج جراء التبعية وتصدير أزمة الإمبريالية إليها، وهو ما سوف ينتج صراعاً طبقياً ضارياً ويشعل الحركات الاحتجاجية بكل مستوياتها نتيجة لوحشية الطبقة الحاكمة في تحميل كل أعباء الأزمة للكادحين. وفي ظل اضمحلال النخبة السياسية المتمثلة في الأحزاب الرسمية التي قايضت جميعها بكل مبادئها وتاريخها مكتفية وراضية بما ألقته لها السلطة من فتات، فإن البلاد، وبشكل مؤكد، مقبلة في المدى المنظور إما على الانفجار أو الانهيار، وكلاهما خطر، بسبب عفويته، وإن تجنّب البلاد لمصير رهيب يحتم ضرورة التخلص من هذه الطبقة الحاكمة وسلطتها السياسية. ذلك أن استمرار مبارك وطبقته وسلطته إنما يعني الخراب الذي لا يمكن مقارنته بالخراب الراهن.

إن أمر إنقاذ الوطن قد أصبح موكولاً دون تردد أو تأجيل للقوى الوطنية الحقّة (وهي موجودة بالفعل ومدركة لمسؤولياتها التاريخية) ومعها في نفس الصف الجزء السليم من النخبة السياسية الذي لم يقايض أو يضطر من التقدميين والوطنيين، وكذا الألوف المؤلفة ممن هجروا الساحة السياسية جراء انحرافات أحزابهم، ومن المتقنين الوطنيين. أي كل المعادين للامبريالية والصهيونية وأجنداتهم التخريبية. وعلى كل هؤلاء أن يدركوا أن البحر الهائل من جماهير الكادحين سوف يكون معهم لأنهم بانتظارهم، وإما ذلك أو الطوفان الذي لن ينجو منه أحد! ■■

منتظر الزيدي في سطور..



– من مواليد مدينة العمارة جنوبي العراق – أعزب عمره ٢٩ عاماً، ويتميز بهدوء طبعه مع زملائه، معروف بوطنيته الشديدة ورفضه الاحتلال الأميركي – شيوعي في توجهاته السياسية وكان عضواً في حزب العمال الشيوعي الذي حل نفسه قبل سنتين واندمج مع الحزب الشيوعي العراقي (الذي تنتماهى قيادته مع الاحتلال الأميركي وحكومة المالكي والعملية السياسية في ظل الاحتلال على الرغم من رفض غالبية القواعد في الحزب لهذه الخيانة للدور الوظيفي المتوقع من حزب شيوعي خضع لتأثير الثنائية الوهمية (صدام أو الاحتلال).

– كان عضواً في اتحاد طلبة العراق الذي يعتبر أحد واجهات الحزب الشيوعي العراقي

– تخرج من كلية الإعلام في بغداد لكنه حديث العهد في الصحافة وعمل في قناة البغدادية (وقبلها في الديار، حسب وكالة الصحافة الفرنسية).

– اختلف من قبل جماعة مجهولة في منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٧ ثم أطلق سراحه بعد ثلاثة أسابيع

– معتقل حالياً لدى الحكومة العراقية وتم تقديمه لمحاكمة أمام قاضي تحقيق في ظروف لم يعلن عنها ودون السماح للمتطوعين من محامي الدفاع عنه بالحضور وهناك مطالبات من عدة مؤسسات صحفية عراقية وعربية ودولية بإطلاق سراحه

– أول راسق أحذية في وجه جورج بوش ومن لف لفه!

■ المصدر: الجزيرة+قاسيون

تفعله السلطة الفلسطينية وأمها نها العربيات بحق الشعب الفلسطيني وشعوبها بالذات . على الأقل إن حذاء هذا الرجل قد لا يصيب هدفه، أما حذاء الجندي الأمريكي الذي أدمن رقاب شرفاء العراق في الزنازين الديمقراطية، والذي تمناه لنا شباطيو سورية ولبنان، أما هذا الحذاء فمحكم التسديد والإصابة، خاصة أن نزلاء الزنازين المنهكين غير قادرين على تلافي الركلات. هذا ما لم نحدث عن الصواريخ والقنابل الذكية، والوسائل الذكية في القتل الجماعي. ما أريد قوله هو أن منظمات حقوق الإنسان لن تصمت لو تم اعتقال أحد هذه الأبقاق التي لا تعبر إلا عن المئات، فما لم تبادر إلى إنقاذ حياة هذا الرجل، الذي قال باسم الملايين، الكلام المناسب في المقام المناسب، ما لم تفعل هذا سنفهم أنها مدانة بمثل أفعال رياض وجعجع وجنبلاط وأبواقهم، وأنها شعرت على خذودها، بسبب هذه الرمية، بما أراد الصحفي لبوش أن يشعر به، أي بقبلة الدواع.

تعالوا نعقد صفقة، تطلبون من بوش أن يطلق سراح الصحفي حيا كاملا، والأفضل بحذاء جديد، أنتم تأخذون نفساً وتنتجحون قائلين: هذه هي الديمقراطية! قذفه بالحذاء ولم يعقله! فمن يستطيع أن يتصور حدوث هذا مع صدام؟!- سذكرون صدام على وجه التحديد وليس ملك السعودية أو الرئيس المصري، فهذان واقعيان يجب أن يحتذى بهما- ونحن نكسب حياة مواطن شريف يعز علينا أن يستشهد لقاء ضربة من حذاء فقط، لقد فعلتموها مرة عندما أثبرت فضيحة فظائع سجن أبو غريب فحاكمتهم بعض النفر، وبإمكانكم أن تفعلوها مرة أخرى، فهلم نعقد هذه الصفقة؟ ■■



هذا الصحفي، وأعلن استعدادي لمبادلته كل ما كتبت بنعل فردة واحدة مهترئة من حذائه، وبلغ إعجابي بفصاحته وبلاغته الحد الذي سأطلب معه من الوطنيين الديمقراطيين عدم ذكر اسمه أو أي شيء يحدده ويعينه، كي يبقى فكرة عامة أو رمزاً.

مهما يكن، إن القذف بالحذاء لا يتدنى إلى مستوى ما فعله بوش، أو إلى مستوى شكر رياض الترك له على اهتمامه بالشعب السوري، أو إلى مستوى دعوة جنبلاط له إلى احتلال سورية أسوة بالعراق، أو إلى شكر جعجع له على إرساله المدمرة كول إلى الشواطئ اللبنانية والسورية، أو إلى مستوى هجوم أبواق كل هؤلاء على المقاومة وثقافة المقاومة تحت ستار من الهجوم على السلطة السورية، أو إلى مستوى صمت، بل دفاع هذه الأبواق عما

◀ أكرم إبراهيم

الصحفي العراقي الذي قذف بوش بفردتي حذائه في خطر. لذلك ندعو منظمات حقوق الإنسان العربية والغربية إلى التدخل. يجب أن يحدث هذا دون أي تأخير والا لن نشكر لهذه المنظمات تدخلها بعد فوات الأوان، بل وسنتهمها بالتواطؤ والشرابة.

قد تقولون: هذه ليست قضية رأي، فالرجل استعمل حذاءه بدلا من لسانه أو قلمه. أما أنا فأقول إنها قضية رأي وبالأسلوب الفصيح الصحيح في المقام المناسب. ولي بالمرحوم ممدوح عدوان، الكاتب والمثقف السوري المعارض قدوة حسنة، بل شاهد إثبات: لهذا الكاتب ما يزيد على ثمانين كتاباً ما بين مؤلف ومترجم، ومع هذا قال في محاضرة ما مفناه :«إن المرء يعجز أحياناً عن الحوار، فماداً يمكن أن تقول لرئيس مجلس الشعب، الذي يطعم كلبه بأكثر من ثلاثة آلاف ليرة في الشهر ثم يدعي أن هذا المبلغ يكفي العائلة السورية؟! هذا لا يمكن أن تحاوره، وكل ما يمكنك هو أن «تحشك» له وتدير ظهره».

هذا رأي حصيف لا شك أن المعارضة، التي تشكل اليوم منظمات حقوق الإنسان العربية، تذكر لصاحبه وفقته الجريئة في اللقاء الذي جمع الكتاب والصحفيين السوريين مع قادة «الجيبة الوطنية التقدمية».

بلى ما فعله هذا الصحفي هو تعبير عن الرأي بليغ، بل بليغ جداً. وأنا شخصياً كتبت عن الشباطية ما يقرب من أربعين مقالة مطولة تخاطب العقل وتعتمد على التحليل والسجال الفكري، لكنني أشعر بضالة ما فعلت أمام فعلة

الاضطرابات في اليونان:

«إنذار حكومي بسجل من القتل»

◀ ترجمة وإعداد: عبادة بوظو

بعيداً عن نمطية تناولها في وسائل الإعلام المتأثر بالماكينة الدعائية الغربية، تعود أسباب المواجهات والاضطرابات حامية الوطيس في اليونان إلى أبعد من جريمة قتل الفتى الكساندروس غريغورويوبليس على يد الشرطة اليونانية في السادس من الشهر الجاري، رغم خطورة هذه الجريمة.

الحزب الشيوعي اليوناني، أحد أهم القوى السياسية الرئيسية والكبرى في البلاد والحزب السياسي الوحيد ذو التوجه الطبقّي، يؤكد أن هذه الجريمة تندرج في إطار «الإنذار الحكومي بسجل للقتل» ناجم عن سياسات الحكومات المتعاقبة في اليونان من حزبي «الديمقراطية الجديدة» وقبله «الباسوك»، القائمة على استعداء الشعب والنيل من نضالاته المنظمة والواعية والجماعية. وأكد الحزب في قرار لجنته المركزية في التاسع من الجاري حول الأحداث أن ما تشهده اليونان من عسف أجهزة الأمن، وقبله من اغتيال للفتى الذي لم يتجاوز ١٥ ربيعاً بدم بارد برصاص الشرطة دون أن يتقرف أي ذنب هو عدوان مبيت على مطالب التلاميذ والطلاب اليونانيين بمجانية التعليم العام، من جانب نظام غير مبال ومتنهك للقوانين، يفضي في نهاية المطاف إلى قتل العمال والطلاب أنفسهم، مثملاً هو عدوان مبيت حاول الاستباق على الدعوة للإضراب العام الذي دعا إليه الحزب الشيوعي ونقابات العمال في اليونان قبل أيام من جريمة الاغتيال، وهو الإضراب الذي تم بالفعل وينجح في موعده المقرر في العاشر من كانون الأول، ولكن مع انقلاب السحر على الساحر وتحول جريمة الاغتيال إلى وقود أشعل المزيد من الاضطرابات، بفعل الاستياء والاستفزاز، وكذلك بفعل المندسين والفوضويين بتوجيه حكومي أو بارتباط خارجي مشبوه، في محاولة لحرف الإضراب عن مساره وتبرير استخدام المزيد من القمع من قبل الشرطة.

ويحمل الحزب الشيوعي اليوناني مسؤولية الوضع الراهن في اليونان إلى حكومات الديمقراطية

الجديدة والباسوك في تمريرهما لجملة من القوانين في البرلمان اليوناني استرضاءً للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة بدءاً من قوانين مكافحة الإرهاب إلى اتفاقية «شنجن» مروراً بالسماح للشرطة باستخدام السلاح الحي والكلاب في قمع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية وتوسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية وإدخال نظم المراقبة والاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة ومحاولة توريط الجيش والقوات المسلحة في القضايا الداخلية، إلى جانب قانون الحد من التظاهرات الاحتجاجية والتضييق عليها والذي اعتمدته حكومة الباسوك وكذلك مجمل الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة.

وفي الأسباب المباشرة للاضطرابات الحالية يؤكد الحزب الشيوعي اليوناني أنها تكمن في الاستياء الشعبي من مسائل أساسية أخرى تبنتها الحكومة مؤخراً، الأولى هي ميزانية الدولة النقشفية والثانية ما أسمته «حزمة الأزمة» مع الاتحاد الأوربي، والثالثة خطط الأخير تمديد عدد ساعات العمل أسبوعياً إلى ٦٥ ساعة، (والذي أدانه ١٥ حزباً شيوعياً وعمالياً في أوربا ببيان مشترك بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٦) بما يترافق مع ازدياد عدوانية وشراسة الصناعيين واستفزازاتهم، والسياسات الحكومية الترهيبية وغير الشعبية والتي تحط من



كرامة المواطنين وتزيد من ارتياب الشباب اليوناني والأوربي بالمستقبل، بما يكشف أيضاً عن النزعة التسلطية والقمعية لدى الحكومة اليونانية. في مقابل ذلك يواصل الحزب الشيوعي اليوناني ومنظمة الشبيبة الشيوعية اليونانية عمليات التعبئة في سبيل تحقيق المطالب الاقتصادية الاجتماعية للطبقة العاملة اليونانية والشرائح الفقيرة والوسطى في المدن والأرياف اليونانية، بما في ذلك صغار المزارعين والحرفيين وصغار التجار إلى جانب الطلاب بالطبع. وقد نظم الحزب ومنظمته الشبابية احتجاجات داخلية في مدن أثينا وسالونيكى وبيربايوس وباترا ولاريسا وأيونينا، قابلتها السلطات بالقمع والاعتقال، وخارجياً في مدن لندن في انكلترا، وميونخ وشتوتغارت في ألمانيا، وادنبره في اسكتلندا، وتورينو وروما في إيطاليا .

ويدعو الحزب الشيوعي اليوناني إلى الاستمرار في تنظيم وتطوير الإضرابات والاعتصامات الجماعية وبحس عال من المسؤولية الكفاحية في المعامل والأحياء والمدارس والكيئات ضد نظام النهب والفساد والتسلط الحكومي وهو يحذر من التوجهات الحكومية نحو الجيش عبر تقديم عقيدة جديدة له تقوم على استعداء الشعب اليوناني، مؤكداً أن المعركة لم تنته بعد!

■ ■

من «الزيدي» إلى الفعل الشعبي المقاوم..

◀ حمزة منذر



تحول الـ«منتظر الزيدي» في لحظة الفعل إلى منتصر استثنائي في «حضرة» الطاغية الأمريكي ومجموعة ياوريه وعبيده، وتحول من صحفي ناقل للخبر إلى صانع للحدث. وقد تساءلت محطة (سي إن إن) عن «كمية القهر التي دفعت الزيدي إلى قذف بوش بحذائه ..» إذا كان نieron العصر جورج بوش يستحق قبلة وداع من هذا النوع الذي اجتρχه أحد شباب العراق، فإن الأهم هو خروج الجماهير العراقية وغير العراقية إلى الشوارع ضد الاحتلال وضد من نصبهم حكاماً على بلاد الرافدين..

وإذا كان الزيدي قد تحول إلى بطل، ودخل التاريخ من أوسع الأبواب، فإن المطلوب الآن استكمال عناصر الفعل الشعبي على الأرض ليس في العراق وحسب، بل على امتداد الوطن العربي ضد أنظمة دول الاعتلال العربي التي استهانت بالأوطان والبشر والمقدسات خدمة للإمبريالية والصهيونية العالمية.

ففي الجنادرية «أهديت» لجورج بوش السيوف العربية، وفي البحرين والإمارات وقطر قدمت له الخيول والصقور والغزلان والتحف من الذهب والأناس، وللأسف لم يعكر صفو«الضيف والمضيف» في تلك الدول أي فعل مقاوم كما فعل الزيدي يوم الأحد ٢٠٠٨/١٢/١٤ في بغداد .

.. طار قادة دول الخليج ومصر والأردن إلى نيويورك بمذكرات جلب أمريكية مستعجلة ليناقشوا مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن«خطر البرنامج النووي الإيراني على دول المنطقة» وكانوا قبل ذلك قد اجتمعوا في المنامة عاصمة البحرين بحضور ديفيد نترايوس«للتشاور حول أمن دول المنطقة ومواجهة الإرهاب».

.. واللافت أن قادة دول النفط والغاز العرب لم يبخلوا بدفع أكثر من ثلاثة ترليون دولار لإنقاذ الرأسمالية العالمية من أزمة انهيارها، في حين لم يستطع اجتماع وزراء الخارجية العرب الأخير أن يرصد سوى خمسين مليون دولار كمساعدات للميون ونصف فلسطيني في قطاع غزة المحاصر منذ أكثر من عام. (وهذا المبلغ ليس أكثر من ثمن خمسة خيول اشتراها خالد بن سلطان لمرعته في العام الفائت)!!

.. النظام الرسمي العربي الذي عجز عن إيصال الغذاء والدواء لأطفال غزة ليس معنياً لا بالتحريض ولا بحقوق الشعب الفلسطيني. ومن هنا نلاحظ الدور الخطير للنظام الرسمي العربي في تعميق النزاع الفلسطيني- الفلسطيني، والصراع بين سلطتين يفصل بينهما حاجز جغرافي صنعته الاحتلال الصهيوني كمئات الحواجز الأخرى. والهدف الصهيوني الرجعي المشترك ليس فقط الإجهاز كلياً على منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية عليا للشعب الفلسطيني، بل الإجهاز على خيار المقاومة الذي يستقطب أوسع الجماهير الشعبية، والتي باتت بتجربتها تدرك أنه لا عودة للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني إلا بالتزام خيار المقاومة الشاملة..

.. إن أخطر ما تضمنه قرار مجلس الأمن الأخير حول «المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية» هو استمرار تلك المفاوضات في إطار ما أقره مؤتمر أنابوليس حول «يهودية الدولة» عبر استمرار الاستيطان وتهويد الأرض وخصوصاً القدس، وهذا جعل وزيرة خارجية الكيان تسيبي ليفني تتجبراً بالقول حول ضرورة إخراج عرب فلسطين ١٩٤٨ إلى «الدولة الفلسطينية التي عبرت عنها رؤية بوش»!

.. وإذا كان حذاء منتظر الزيدي يليق بالسفاح العنصري الذي يعتبر نفسه «كليم الله» ومكماً لـ«الحروب الصليبية»، فإن الخوف من أن يتحول الحديث عن مآثره الزيدي إلى منظومة أشعار عاطفية لا تغير من واقع الاحتلال في شيء، فمع الشاء الذي يستحقه هذا البطل، لابد من الانتقال إلى دائرة الفعل الشعبي الجماعي طالما أوطاننا في خطر حقيقي لا يمكن مواجهته إلا بالمقاومة الشاملة والتي في أولى أولوياتها موقف واضح لا لبس فيه ضد الإمبريالية والصهيونية، والإقلاع نهائياً عن أية أوهام بإمكانية تحييد الولايات المتحدة في الصراع العربي- الصهيوني.

h.monzer@kassioun.org

العبة الآسيوية الكبرى

◀ مانليو دينوتشي

تتخذ معركة مومباي، أياً كانت إدارة الهجمات، مكانها في نزاع واسع المدى، تحركه بأدوات سياسية واقتصادية وعسكرية عدة أطراف متنازعة: ليس الهند وباكستان فحسب، بل كذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين. آسيا الوسطى هي أرض المواجهة الرئيسية، منطقة بالغة الأهمية من حيث موقعها الجيوستراتيجي والتحكم بنفط بحر قزوين و«ممرات الطاقة».

مركز هذا النزاع هو أفغانستان. هناك تورط الجيش السوفييتي لعشر سنوات، في حين كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية«سي أي إيه» تدرب أكثر من ١٠٠ ألف «مجاهد» للحرب في أفغانستان، عبر المخابرات الباكستانية. تميز من بين هؤلاء المجاهدين أسامة بن لادن، السعودي الثري الذي جلب تمويلاً ضخماً وآلاف المقاتلين.. في باكستان أيضاً، وبموافقة واشنطن، تدربت وتسلحت ميليشيا «طالبان» التي تولت السلطة في أفغانستان في العام ١٩٩٦. إلى هناك وصلت، في العام ٢٠٠١، القوات الأمريكية، بهدف ملعن هو محاربة طالبان ومطاردة بن لادن. لكن الهدف الاستراتيجي يتمثل في احتلال موقع رئيسي في السيناريو الجديد الذي أعده في آسيا تفكك الاتحاد السوفييتي وبروز القوتين الصينية والهندية. «هنالك إمكانية بروز منافس عسكري في المنطقة، يتمتع بقاعدة موارد هائلة»، هذا ما حذرت منه وثيقة نشرها البنتاغون قبل أسبوع من غزو أفغانستان.

وقد أكد الرئيس المنتخب باراك أوباما ذلك الهدف الاستراتيجي حين أعلن أنه يريد «الخروج من العراق» و«ضبط ميدان المعركة في أفغانستان وباكستان». وهكذا تعتبر باكستان أيضاً ميداناً للمعركة، باكستان التي تعتبرها واشنطن حليفاً يفتقر إلى الموثوقية، اتهمت أجهزةها السرية بعقد صلات مع طالبان. حين طلبت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٨ من الرئيس مشرف أن يطلق يدها في مناطق الحدود مع أفغانستان، تلقت رفضاً لبقاً. كما يبدو الرئيس الحالي زرداري متحفظاً بسبب المعارضة الداخلية القوية.

هنالك ما يجعل الوضع أكثر تعقيداً، وهو اختيار واشنطن لتفضيل علاقاتها مع الهند لمنع تقاربها مع روسيا والصين. في هذا الإطار، يدخل الاتفاق الذي صادق عليه مجلس الشيوخ في الثاني من تشرين الأول، و«تشرعن» عبره الولايات المتحدة استخدام الهند للطاقة النووية. وهي البلد الذي لم ينضم يوماً إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والسماح لها بالاحتفاظ بثمانية مفاعلات نووية عسكرية خارج أية سيطرة دولية وتزويدها بتقنيات مزدوجة الاستخدام، مدنية وعسكرية، ما يدفع باكستان، التي لم تتضمن أيضاً إلى معاهدة منع الانتشار، إلى تسريع برامجها النووية العسكرية. وينتج عن ذلك أن البلدين لديهما حتى الآن ١١٠ رؤوس نووية وهما قادران على صنع المزيد والمزيد منها .

على هذه الساحة، وبالتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، تدخل روسيا والصين اللعبة. ففي أيلول، تأكد أن روسيا ستزود الهند بحاملة طائرات، وبست عشرة طائرة ميغ ٢٩، وفي الوقت نفسه، أعلن المشروع المشترك الروسي الهندي «براموس إيروسييس» أنه سيزيد إنتاجه للصواريخ الموجهة بالصوت، التي تطلقها الطائرات والقادرة على حمل رؤوس تقليدية أو نووية. في المقابل، تقم الصين علاقات وثيقة خاصة مع باكستان. في الثامن عشر من تشرين الأول، جرى الإعلان أن الرئيس زرداري قد وقع أثناء زيارته لبكين ١٢ اتفاقاً، أحدها يلزم الصين ببناء مفاعلين نوويين جديدين في باكستان. فضلاً عن ذلك، تزود الصين باكستان بطائرات مقاتلة جي إف ١٧، مزودة بمحركات روسية، سمحت لروسيا بتسليمها . منذ حرب «أنابيب النفط»، دخلت إيران اللعبة أيضاً بمشروع أنبوب غاز سيوصل الغاز الإيراني إلى الهند عبر باكستان. تحت ضغط الولايات المتحدة، لم تتضمن الهند حتى الآن إلى الاتفاق. لكن إيران أعلنت في الحادي عشر من تشرين الأول بأنها مستعدة لبناء أنبوب الغاز (تبلغ كلفته ٧.٥ مليار دولار) حتى باكستان، في انتظار انضمام الهند . أصبح هذا الأمر أصعب تحقيقاً بعد هجمات مومباي.

■ **ترجمة قاسيون / عن صحيفة «ايل مانيفتو»**

أفغانستان:

إبادة جماعية صامتة باليورانيوم



أفغانستان، يفضي إلى حل مشكلة التخلص منه «بسرع مناسب» جداً على حساب شعب فقير.

وعندما توضع هذه الأسلحة قيد الاستخدام فإنها تؤدي إلى انتشار تأثيرين اثنين: الأول نشاط إشعاعي وآخر كيميائي سام. ولا يعرض هذان التأثيران للخطر القوات المعادية فحسب بل جنود الطرف المستخدم لها وكافة السكان المحليين على حد سواء أيضاً.

ويمكن أن يتسبب غبار اليورانيوم الداخل عن طريق التنفس أو عن طريق مياه الشرب والغذاء أو عن طريق الجلد بأضرار صحية جسيمة تصل إلى حد التعرض لأمراض سرطانية متعددة.

لكن بالنسبة إلى الخبير الألماني كريستوف هورستل إن هذا الأمر لا يغير من الحقيقة بأن كل استخدام لأسلحة اليورانيوم يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان ويعتبر بالتالي بمثابة جريمة من جرائم الحرب لا تخضع للعقوبة فقط بل يترتب عليها التزامات تعويض عن الأضرار أيضاً.

ويضيف أن كل المستخدمين والأطباء العاملين مع قوات الاحتلال يمتعون عن وضع التشخيصات

ويقول الخبير الألماني كريستوف هورستل في ملف خاص نشرته صحيفته«العرب الأسبوعي»الصادرة في لندن: «اليورانيوم المستخدم في الأسلحة معدن ذو وزن نوعي ثقيل جداً- ولهذا السبب يتمتع بقدرة كبيرة للغاية على خرق الدروع. ويستخرج على الأغلب من قضبان الوقود المحترقة ويحتوي على حوالي ٦٠ بالمائة من النشاط الإشعاعي لليورانيوم الطبيعي. ويمكن أن يتضمن بالإضافة إلى ذلك أيضاً آثار من عنصر البلوتونيوم- ٢٣٩». ويضيف هورستل: «السؤال المطروح عن الغرض من وراء استخدام أسلحة خارقة للدروع في أفغانستان كبلد فقير منكوب يفتقر للتحصينات والدروع. يفتح الباب أمام تفسير وحيد وهو إذا لم يكن الأمر متعلقاً بالتأثير الخارق للدروع فإنه لا يمكن إلا أن يكون مقصوداً به الإبادة الجماعية بصمت التي تمارس هنا يومياً أمام أعيننا المغمضة بمشاركة فعلية من ٣٦ دولة تحتل أرض هذا الشعب».

ويثير استخدام أسلحة اليورانيوم على نطاق واسع من قوات حلف الأطلسي (الناتو) في أفغانستان جدلاً أخلاقياً وقانونياً، ليس لكونه أحد المواضيع المدرجة ضمن جرائم الحرب فحسب، وإنما أيضاً بسبب المخاطر البيئية والصحية التي تلحق بالبلد المستهدف والمدنيين على السواء.

وتؤكد صحيفة «العرب الأسبوعي» أن هذا اليورانيوم ذو نشاط إشعاعي ويتوجب صرف مبالغ باهظة للتخلص منه أو تخزينه، ولهذا فإن الاستخدام العسكري له، على غرار الحرب في

■ ■

الكساد الكبير في القرن الحادي والعشرين: انهيار الاقتصاد الحقيقي!

◀ ميشيل شوسودوفسكي ترجمة قاسيون

تتعمق الأزمة المالية بشدة، وتحمل معها خطراً جدياً يهدد نظام المدفوعات الدولي.
هذه الأزمة أخطر من الكساد الكبير، فكل قطاعات الاقتصاد العالمي الكبرى قد أصيبت. تفترض آخر التقارير أن نظام الاعتمادات المستندية، وكذلك الشحن البحري الدولي، التي تشكل حبل نجاة نظام التجارة الدولي، عرضةً للتهلكة.

«خطة الإنقاذ» المصريّة المقترحة في إطار ما يدعى برنامج إغاثة الأصول المقلقة TARP ليست «حلاً» للأزمة، بل إنها «سبب» في مزيدٍ من الانهيار.

تساهم «خطة الإنقاذ» في تعزيز مسار ترزعزع المعمار المالي. فهي تحول مبالغ ضخمة من المال العام إلى أيدي الممولين الخواص على حساب دافعي الضرائب. كما إنها تؤدي إلى صعود لولبي للدين العام ومركزة غير مسبوقة للسلطة المصرفية، فضلاً عن أنّ عمالقة التمويل سيستخدمون أموال التعويم لضمان الاستيلاء على شركات قطاعي التمويل والاقتصاد الحقيقي.

في المقابل، ستشكل مركزة سلطة التمويل غير المسبوقة هذه رأس حربة لتعريض قطاعات كاملة من الصناعة واقتصاد الخدمات للإفلاس، مؤديةً إلى طرد عشرات ألوف العاملين من مواقع عملهم. تطمس الدوائر العليا في وول ستريت الاقتصادَ الحقيقي، فمبالغ ضخمة من الثروة النقدية بيد حفنة من تكتلات وول ستريت وشركائها من صناديق التحوط يعاد توظيفها في الحصول على أصول حقيقية.

تتحول الثروة النقدية إلى ملكية أصول الإنتاج الحقيقي والسيطرة عليها، وبصورة خاصة الصناعة والخدمات والموارد الطبيعية والبنى التحتية، إلخ.

انهيار الطلب الاستهلاكي

الاقتصاد الحقيقي في أزمة. تؤدي زيادة معدلات البطالة الناتجة عن تلك الأزمة إلى انحدار مثير في الإنفاق الاستهلاكي، الذي يرتد بدورة على مستويات إنتاج السلع والخدمات. يتراكم هذا المسار اللولبي المنحدر، والذي تقاقمه سياسة الاقتصاد الكلي النيوليبرالية، مؤدياً في النهاية إلى فرط عرض البضائع.

لا تستطيع الشركات بيع منتجاتها، لأنّ العمال قد سرحوا من أعمالهم. فالمستهلكون، أي العاملون، حرموا من القوة الشرائية التي تتطلبها تغذية النمو الاقتصادي، وهم لم يعودوا قادرين على شراء المنتجات بسبب قلة وارداتهم.

فرط الإنتاج يطلق سلسلة من الإفلاسات

تتراكم قوائم البضائع غير المباعة. سينهار الإنتاج عاجلاً أو آجلاً؛ يتراجع عرض السلع بسبب تصفية المنشآت الإنتاجية، ولا سيما

تساهم «خطة الإنقاذ» المعتمدة أمريكياً في تعزيز مسار ترزعزع المعمار المالي.. فهي تحوّل مبالغ ضخمة من المال العام إلى أيدي الممولين الخواص على حساب دافعي الضرائب.

ستشكل مركزة سلطة التمويل غير المسبوقة رأس حربة لتعريض قطاعات كأملة من الصناعة واقتصاد الخدمات للإفلاس، مؤديةً إلى طرد عشرات ألوف العاملين من مواقع عملهم.

صورة من أرشيف وكالة أسوشيتد برس



مجمعات التصنيع والتجميع. في مسار إغلاق المجمعات الصناعية هذا، يتزايد عدد العاطلين عن العمل. آلاف الشركات المفلسة تطرد من المشهد الاقتصادي، ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج. الفقر الشامل وانحدار مستويات المعيشة على المستوى العالمي هما حصيلة انخفاض الأجور والبطالة الشاملة، وهما نتاج اقتصاد عمل رخيص عالمي، يميز مجمعات التجميع رخيصة الأجر في بلدان العالم الثالث.

توسع الأزمة الراهنة التخوم الجغرافية لاقتصاد اليد العاملة الرخيصة، مؤديةً لإفقار قطاعات واسعة من السكان في ما يدعى بالبلدان المتطورة (ومن ضمنها الطبقات الوسطى).

في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا الغربية، يتعرض قطاع الصناعة بمجمله لمخاطر كامنة.

نحن أمام مسار بعيد الأجل لإعادة هيكلة مالية واقتصادية. في طوره الأول، الذي بدأ في ثمانينات القرن الماضي أثناء حقبة ريغان ـ تاتشر، نقلت شركات محلية وإقليمية، مزارع الأسر وشركات صغيرة، من موقعها، ثم دمرت. بدوره، أدى انتعاش اندماجات واستيلاءات التسعينات إلى توطيد متزامن لكيانات الشركات المتحدة الكبيرة في الاقتصادَ الحقيقي وكذلك في الخدمات المالية والمصرفية.

مع ذلك، ففي التطورات الجديدة كان تركز السلطة المصرفية على حساب الشركات الكبيرة. ما يميز هذا الطور الخاص من الأزمة هو قدرة عمالقة التمويل (عبر تحكمهم الحاسم بالائتمان) ليس على بثّ الفوضى في إنتاج البضائع والخدمات فحسب، بل في تقويض وتدمير كيانات شركات الاقتصاد الحقيقي المتحدة الكبيرة.

تحدث الإفلاسات في كل قطاعات النشاط الرئيسية: التصنيع، الاتصالات، البيع بالتجزئة، المراكز التجارية، شركات النقل الجوي، الفنادق والسياحة، ناهيك عن العقارات والبناء وضحايا انهيار القروض العقارية.

أكدت شركة جنرال موتورز أنها «ربما تفتقر إلى السيولة في غضون بضعة أشهر، ما قد يؤدي إلى أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة.. (١١ usnews.com تشرين الأول ٢٠٠٨). قد يرتد ذلك بدوره على سلسلة الصناعات ذات الصلة. تتراوح تقديرات فقدان الوظائف في صناعة السيارات في الولايات المتحدة بين ٣٠ ألف إلى ١٠٠ ألف.. (المصدر السابق).

سقوط سعر سهم جنرال موتورز
في الولايات المتحدة، تعاني شركات بيع التجزئة من ضائقة مالية: فأسعار أسهم سلسلتي المخازن جي سي بيني ونوردستروم قد انهارت. كما طلبت شركة سيركيت سيتي ستورز حمايتها من الإفلاس وفق الفصل الحادي عشر. كذلك انحدرت أسهم شركة بيسيت باي، سلسلة متاجر بيع الأجهزة الإلكترونية بالتجزئة. أما مجموعة فودافون (شركة مغفلة)، أكبر شركات أجهزة الهاتف المحمول في العالم، ناهيك عن فنادق إنتركونتيننتال (شركة مغفلة)، فتعاني كذلك من ضائقة مالية، في أعقاب انهيار أسعار أسهمهما (أسوشيبيتد برس، ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨). انضمت أكثر من عشرين

شركة طيران في العام ٢٠٠٨ إلى قائمة سلسلة شركات الطيران المفلسة في غضون السنوات الخمس الماضية.

(٣٠ Aviation and Aerospace News، أعلنت شركة ستراينغ، تشرين الأول ٢٠٠٨). أعلنت شركة ستراينغ، ثاني شركات الطيران في الدانمرك، إفلاسها. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد طلب عددٌ متزايد من شركات العقارات الحماية ضد الإفلاس.

في الشهرين المنصرمين، أغلق عددٌ كبير من الوحدات الصناعية عبر أمريكا، ما أدى إلى تسريح دائم لعشرات آلاف العاملين: أثّرت هذه الإغلاقات على عدة ميادين أساسية من النشاط الاقتصادي، ومن ضمنها الصناعات الكيماائية والدوائية وصناعة السيارات والقطاعات المتصلة بها واقتصاد الخدمات، إلخ. انحدرت طلبيات الصناعة الأمريكية على نحو مثير. ذكرت شركة أبحاث أوتوداتا في تشرين الأول أنّ «مبيعات السيارات والشاحنات الصغيرة انخفضت في شهر أيلول بمعدل ٢٧ بالمائة مقارنةً بالعام السابق».. (واشنطن بوست، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٨).

البطالة

وفقاً لمكتب إحصائيات العمل في الولايات المتحدة، فقدت ٢٤٠ ألف وظيفة إضافية في شهر تشرين الأول وحده: «انخفض عدد المستخدمين غير الزراعيين بمقدار ٢٤٠ ألفاً في تشرين الأول وارتفع معدل البطالة من ٦.١ إلى ٦.٥ بالمائة، بحسب ما ذكره اليوم مكتب إحصائيات العمل التابع لوزارة العمل. بعد المراجعة والتصحيح، تبين أن هبوط تشرين الأول في عدد المستخدمين يتّبع تراجعاً بمقدار ١٢٧ ألفاً في آب و٢٨٤ ألفاً في أيلول. انخفضت العمالة بمعدل ١.٢ مليون وظيفة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٠٨، وحدث أكثر من نصف النقص في الأشهر الثلاثة الأخيرة. في تشرين الأول، تواصل فقدان الوظائف في الصناعة والبناء والعديد من الصناعات التي تزود بالخدمات... وسط العاطلين عن العمل، ارتفع عدد الذين فقدوا وظائفهم ولا يتوقعون استدعائهم مجدداً للعمل من ٦١٥ ألف شخص إلى ٤.٤ مليون في تشرين الأول. أثناء الأشهر الإثني عشر الماضية، ازداد حجم هذه المجموعة بمعدل ١.٧ مليون شخص». (مكتب إحصاءات العمل، تشرين الثاني ٢٠٠٨).

لا تقدم المعطيات الرسمية وصفاً ولا تقييماً للأزمة أو لتأثيرها المدمر على سوق العمل، طالما لم يذكر العديد من الوظائف المفقودة. حالة الاتحاد الأوروبي مقلقة سواء بسواء. يشير تقرير بريطاني حديث إلى احتمال حدوث بطالة شاملة في شمال شرق إنجلترا. وفي ألمانيا، افترض تقريرٌ صدر في تشرين الأول أنّ ١٠ إلى ١٥ بالمائة من مجمل وظائف صناعة السيارات قد يفقد في ألمانيا. إلغاء الوظائف أعلنته أيضاً مجمعات جنرال موتورز ونيسان ـ رينو في إسبانيا ـ هوت مبيعات السيارات الجديدة في إسبانيا بمعدل ٤٠ بالمائة في تشرين الأول قياساً لمبيعات الشهر نفسه في العام الماضي.



إفلاسات وحجوزات رهون عملية تدوير سريع للأموال بالنسبة لعمالقة التمويل

من بين الشركات التي كانت على شفير الإفلاس شركات أرباحها مرتفعة وعملياتها مربحة. السؤال المهم: من تولى ملكية الشركات الصناعية العملاقة المفلسة؟

الإفلاسات وحجوزات الرهون هي عملية تدوير سريع للأموال. مع انهيار قيم الأسهم في البورصة، تختبر الشركات المدرجة في القائمة انهياراً كبيراً في سعر أسهمها، سرعان ما يؤثر على قدرتها على تسديد التزاماتها وعلى الاقتراض و/أو إعادة التفاوض على ديونها (المستد إلى القيمة المحددة لأصولها).

المؤسسات المضاربة وصناديق التحوط وغيرها هي التي تقتنص الفرصة السانحة.. هي التي تحدث انهيار الشركات المدرجة في القائمة عبر البيع المكشوف وغير ذلك من عمليات المضاربة، ثم تتمتع بأرباحها من المضاربة الواسعة.

وفقاً لتقرير نشرته صحيفة فايننشال تايمز، من الواضح أنّ انهيار صناعة السيارات في الولايات المتحدة نتج جزئياً عن المضاربة: «خسرت جنرال موتورز ٣١ بالمائة ليلعب سعر سهمها ٣٠.١ دولاراً، في حين خسرت فورد ١٠.٩ بالمائة ليلعب سعر سهمها ١٠.٨ دولاراً، وذلك على الرغم من الآمال المفعودة على واشنطن بإبعاد هذه الصناعة عن حافة الانهيار. أتى السقوط بعد أن استهدف دويتشه بنك أن يجعل سعر سهم جنرال موتورز يساوي صفرًا».. (فايننشال تايمز، ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩. التشديد مضاف).

الممولون يتمتعون بالتسوق، فيما ينتظر الـ٤٠٠ ملياردير أمريكي وفق قائمة فوربز في حالة من عدم الاستقرار.

حالما يوطد عمالقة التمويل، ومن ضمنهم جي بي مورغن تشيس وبنك أوف أمريكا وغيرهما، وضعهم في القطاع المصرفي، سيستخدمون مكاسبهم غير المتوقعة والأموال المنقذة في ظل TARP لمزيد من توسيع سيطرتهم على الاقتصاد الحقيقيّ.

تتمثّل الخطوة التالية في تحويل الموجودات السائلة، أي ثروة الأوراق النقدية، إلى استيلاء على أصول اقتصادية حقيقية.

بصدد ذلك، يصبح وارنر بافيت صاحب شركة بيركشاير هاتاواي أكبر مالك لأسهم جنرال موتورز. مؤخراً، وبعد انهيار قيم الأسهم في تشرين الأول وتشرين الثاني، عزز بافيت حصته في منتج النفط كوكوكو فيليبس، ناهيك عن شركة إيتون التي تداعت أسعارها في بورصة نيويورك بمقدار ٦٢ بالمائة مقارنةً بأعلى سعر بلغته في كانون الأول ٢٠٠٧ (بلومبرغ).

هدف هذه الاستيلاءات هو قطاع شركات الخدمات والصناعة عالية الإنتاجية، التي كانت على شفير الإفلاس و/أو التي انهارت قيمتها في البورصة.

مدراء الأموال يلتقطون الأجزاء ملكية الاقتصاد الحقيقي

نتيجةً لهذه التطورات، التي تتصل مباشرةً بالانهيار المالي، تكون بنية ملكية أصول الاقتصاد الحقيقي في حالة اضطراب شديد.

تستخدم الثروة النقدية، المتراكمة من خلال إبرام صفقات بتواطؤ موظفين من داخل المؤسسة والمضاربة في البورصات، في تحقيق السيطرة على أصول الاقتصاد الحقيقي، بالحلول مكان بنى الملكية السابقة.

نحن أمام علاقة غير صحية بين الاقتصاد الحقيقي وقطاع التمويل. لا تنتج تكتلات التمويل البضائع، فهي تحقق الربح أساساً من خلال تولي التعاملات المالية وتستخدم عوائد هذه التعاملات للاستيلاء على شركات الاقتصاد الحقيقي، التي تنتج السلع والخدمات المدة لاستهلاك الأسر.

في انعطاف مريع، تصبح المؤسسات المضاربة والمتلاعبون الماليون مالكي الصناعة الجدد. يصبحون زعماءها الجدد، لا يحلون محل بنى ملكيتها السابقة فحسب، بل يضعون ندماءهم في مقاعد إدارة الشركات المتحدة.

ما من إصلاح ممكن في ظل توافق واشنطن ـ وول ستريت

أيدت قمة وزراء مالية مجموعة العشرين في ١٥ تشرين الثاني توافق واشنطن ـ وول ستريت. وفي حين جرى الإعلان شكلياً عن مشروع لإعادة الاستقرار المالي، تبقى هيمنة وول ستريت دون مساس عملياً. الميل هو باتجاه نظام نقدي وحيد القطب، تسيطر عليه الولايات المتحدة ويدعمه تفوقها العسكري.

إنّ مهندسى الكارثة المالية في ظل قانون غرام ليش ببلي لعصرنة الخدمات المالية للعام ١٩٩٩ (FSMA) قد ائتمنوا على مهمة تخفيف الأزمة التي خلقوها بأنفسهم. إنهم سبب الانهيار المالي.

لم تسأل قمة وزراء مالية مجموعة العشرين شرعية صناديق التحوط ومختلف أدوات تجارة المشتقات. يتضمن البيان الختامي تعليقاً غير دقيق ومشوشاً «لتنظيم أفضل لصناديق التحوط وخلق مزيد من الشفافية حول السندات المتصلة بالرهون بهدف وقف التدهور الاقتصادي العالمي».

يمكن لحل هذه الأزمة أن يتأتى فقط عبر مسار «نزع تسلح مالي»، يتحدى على نحو فعال هيمنة مؤسّسات وول ستريت المالية ومن ضمنها سيطرتها على السياسة النقدية. «نزع التسلح المالي» يتطلب أيضاً تجميد أدوات تجارة المضاربة، وتفكيك صناديق التحوط، ودمقرطة السياسة النقدية. كان جون ماينرد كينز هو الذي ابتكر صيغة «نزع التسلح المالي» في أربعينات القرن العشرين.

المستهلكون، أي العاملون، حرموا من القوة الشرائية التي تتطلبها تغذية النمو الاقتصادي، وهم لم يعودوا قادرين على شراء المنتجات بسبب قلة وارداتهم.

أوباما يؤيد رفع القيود المالية
تبنى باراك أوباما توافق واشنطن ـ وول ستريت. في انعطاف مريع، ينصح اليوم جيم ليش، عضو الكونغرس السابق والجمهوري الذي رعى في العام ١٩٩٩ قانون FSMA، أوباما بصياغة حل مناسب للأزمة.

كان جيم ليش ومادلين أولبرايت ووزير الخزانة السابق لاري سامرز، الذي لعب دوراً أساسياً في دفع المشرعين لإصدار القانون المذكور، من الحاضرين في قمة ١٥ تشرين الثاني بوصفهم من الفريق الاستشاري للمرشح الرئاسي أوباما:

«أعلن الرئيس المنتخب باراك أوباما ونائبه المنتخب جو بيدن أنّ وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت وعضو الكونغرس السابق جيم ليش سيكونان مستعدين للاجتماع بوفود قمة العشرين نيابةً عنهما. يعقد ليش وأولبرايت هذه اللقاءات غير الرسمية للاستماع إلى آراء الوفود الزائرة نيابةً عن الرئيس المنتخب ونائبه.

ربما..

جلّ الحذاء

سواءً أصاب الحذاء وجه «رجل الكاوبوي» أو لم يصبه، فالرسالة الوداعية البليغة قد وصلت كاملةً، وبذلك يكون الصحافي العراقيّ منتظر الزيدي صاحب الشرف في تسجيل لحظة ذهبية، باسم معذبي الأرض جميعاً، في تاريخ الإنسان المعاصر!

وسواءً تحامل بوش الابن علي عاره، وهو المتشاورف حدّ الحمق، عندما عبر عن خزيه بتصنّعه حالة من اللامبالاة، أو صبّ لجام غضبه، في الكواليس، على «نوري السعيد» الجديد، وهو الأرجح، في الحالتين تبقى الصفة هي..هي!

يا لفردتي حذاء تصنعان فرداة صوت الضحية، إذ يقول لآله الحارة بالطريقة المثلى لقولها! ويا للحذاء عادئاً إلى أصله الأسطوري، حذاء بيرسيوس الطائر الذي انتعله بطل الأسطورة الإغريقية وهو يهيم بقطع رأس ميدوزا، رأس الشر!

على مستوى الحدث ليست خبطة الحذاء المباشرة التي تلقاها بوش، ولا خبطة الحذاء الصحفية التي تلقيناها بحدث رمزيّ، لمجرد رمزية التنفيذ والدلالة، بلّ لأن الزيدي عراقيّ، ووطني مائة بالمائة، وليس بسني أو شييعي، حسب قاموس مصطلحات الاحتلال، والشيء الآخر أنه شيوعي، وهذا يعني أن قول «لا» وفعلها، ليس احتكاراً الآن، وبالوكالة الحصرية، للحركات الدينية.

الحذاء، منذ الزيديّ وصاعداً، ختمّ بالوحد على إمبراطورية الثروة. وشعارٌ يليق بإقتال دائرة في تاريخ العصر.

بين المقالات الكثيرة التي كتبت منذ الحادثة مقالة يتحدث صاحبها بأسلوب هادئ عقلاني، عن رفضه الحادث برمته، إذ يرى أنه كان حرياً بالزيدي محاصرة بوش بالأسئلة في المؤتمر الصحفي. ولعل مثل هذا الكاتب كثيرون، نقرّوهم في صحافة «K.S.A» ممن يؤمنون بمزاعم الديمقراطية الأمريكية، وربما سسروا أكثر ما سسروا بأن نمرة الحذاء هي: (٤٤)، لأنهم يؤمنون، بين ما يؤمنون به، بأن هذه الدعابة لا تصدر إلا عن حليم، أوصلته سعة الصدر إلى مصاف الملائكة. لكنهم لم ينتبهوا، وعلى الأرجح لن ينتبهوا، إلى أن خبطة الحذاء هي نوع من الأسئلة، وضرب من النقاش أيضاً، بما أن قصف الصواريخ، وإرسال القنابل، لغة الإمبراطورية الحديدية.

حين تكلم الحذاء لم يكن كلامه كلاماً.. فلنبدل قليلاً في بيت الشاعر العراقي الجواهري: «جلّ الفداء وجلّ الخلد صاحبه»...

هكذا: جلّ الحذاء..

■ رائد وحش
raedwahash@kassoun.org

كما يليق بطاغية أن يؤدع

◀ فواز العاسمي

«إني أنا ربك فألخَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى» (قرآن كريم).. «أخلع نعليك أولاً»، تحذير سيكتب خارج قاعات المؤتمرات الصحفية التي يلتقي فيها الخونة مع الطغاة، لا لقداسة في المكان بل خوفاً من تكرار نادر لصنيع صحفي ربما كان مثله الأكبر سليمان الحلبي. فالبرغم من كل ما يحمله الحذاء من رائحة كريهة ودونية ونجس، من كثرة الاستخدام في أرض لوئها اليانكيّز، مازال هذا الابتكار الذي صاحب الإنسانية منذ نشأتها يحمل من المعاني في استخدامه الشيء الكثير. نعلم منذ صغرنا الأسباب المباشرة لغزو الجزائر عندما تجرأ جزائري على لطم مستعمر فرنسي بمذبة، فما أنتم فاعلون أيها اليانكيّز بعد رمي رئيسكم بحذاءين دفعة واحدة!!

منتظر الزيدي صحفي عراقي وفوق كل ذلك وطني بكل ما تضم هذه الكلمة من معان، صنع تاريخه وأسطورته الخاصة بشجاعة قلّ نظيرها وربما بفعلته صنع تاريخاً سيبدأ التدوين والتأريخ من لحظته الفارقة تلك وسيصبح إقدام الزيدي مشعرا يحدد مدى شجاعة الرجال، ما رأيكم بهذا

حذاء مقاس (44)

◀ محمد سعيد

١ - لم يكن الوداع الذي حظي به بوش الابن «ابن الكلب» أقل من طموحنا في وداع أغبي رئيس يمر على الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أعتقد بأن هناك من يحتاج إلى أن نثبت له بالوقائع - وهي كثيرة - غباء هذا الرئيس ابتداءً من تسلمه الرئاسة في العام ٢٠٠٠ حتى يومنا هذا ومحرك البحث غوغل كفيل بهذا الأمر.

ولم يكن الوداع الذي أفرح الكثيرين في كل أنحاء العالم يليق بأحد كما يليق بهذا الرئيس الذي استطاع بغباء نادر وبجدارة أن يوحد العالم على كرهه بسبب الجرائم التي ارتكبها في كل جهات العالم وآخرها كان الإعتداء الوحشي البشع على الأبرياء في مدينة البوكمال السورية، ولو أن هناك عدالة ما في هذا العالم لكان أول المطلوبين للمحاكمة بتهمة مجرم حرب بامتياز.

ولم يكن الوداع كاملاً. كان ينقصه الكثير من الأحذية

٢ -

يقال أن الكونغرس الأمريكي يدرس الآن قانوناً يقضي بخلع الصحفيين - خاصة العرب - أحذيتهم قبل دخولهم المؤتمرات الصحفية وذلك حفاظاً على أمن المسؤولين الأمريكيين.

وربما تصنف الأحذية العربية ضمن أسلحة الدمار الشامل! من يدري!

٣ -

أعتقد بأن حذاء الصحفي «منتظر الزيدي» قد دخل التاريخ من أوسع أبوابه، وسيأتي يوم - ربما ليس بقريب - يتحرر فيه العراق من الاحتلال الأمريكي ويوضع الحذاء في المتحف الوطني في بغداد وسيشار إليه حينها من قبل الزوار قائلين : هذا هو الحذاء الذي ضرب به أقدر طغاة العالم وأغياهم بدون منافس.

وربما يقرر الشرفاء في هذا العالم يوم ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٨ يوماً للحذاء العالمي

٤ -

سؤال يراودني منذ الأمس:

تري كم هو عدد الرؤساء في هذا العالم الذين يستحقون مثل هذا الوداع؟

■ Mohammed-saeed78@hotmail.com

من أبي تريكة إلى الزيدي..

مع التحية!!

◀ زهير مشعان

مواقف الشعوب ضد الظلم والقهر والاضطهاد والاستغلال الطبقي، سجلها ويسجلها التاريخ وتبقى خالدة مهما مر عليها من الزمن. وقد تجلت بانتفاضات وثورات ومقاومة ومواقف بطولية تعبر عن رفضها لكل ذلك وتسعى لتحقيق العدالة والمساواة وحرية الإنسان وكرامة الأوان.

والتاريخ يذكر لنا انتفاضات الشعوب، كانتفاضة العبيد بقيادة أسبارتاكوس، وثورة الزنج، والثورة الفرنسية وثورة أكتوبر الاشتراكية بقيادة لينين، ولا تزال الانتفاضة الفلسطينية، والمقاومة اللبنانية والعراقية شاهدة على أن الحق لا يموت وأن التاريخ لم ولن ينتهي على يد البرابرة القدماء... أو الجدد.

كما يذكر لنا التاريخ مواقف كثير من أبطال وتضامنهم مع الشعوب، وحتى تضحياتهم بأرواحهم من أجل العدالة والمساواة والحرية، والتي تجلت وتتجلى بأشكال مختلفة.

فواز حداد في القائمة القصيرة لجائزة البوكر العربية للرواية



ورئيس «مجلس دبي الثقافي»، إضافة إلى الناقد الأردني فخري صالح.

وقد تلقت إدارة الجائزة هذه السنة ١٣١ ترشيحاً من ١٦ بلداً مختلفاً هي مصر وسورية ولبنان وتونس والمملكة العربية السعودية والأردن

وصل اسم الروائي السوري فواز حداد إلى القائمة القصيرة لـ «الجائزة العالمية للرواية العربية» (البوكر العربية) لسنة ٢٠٠٩، إلى جوار كل من محمد البساطي، يوسف زيدان، الحبيب السامي، إنعام كجه جي، وإبراهيم نصر الله. وقد أعلنت رئيسة لجنة التحكيم يمنى العيد أسماء اللائحة القصيرة خلال مؤتمر صحافي انعقد في «ساوث بانك سنتر» في لندن ٢٠٠٨. كما وأعلنت أيضاً أسماء الأعضاء في لجنة التحكيم وهم خبراء في مجال الأدب العربي، وقد اجتمعوا في لندن هذا الأسبوع لانتقاء لائحة الكتب الستة.

وتتألف لجنة تحكيم ٢٠٠٩ من: يمنى العيد، رئيسة اللجنة، أستاذة أكاديمية لبنانية وناقدة أدبية معروفة، رشيد العناني من مصر، وهو أستاذ الأدب العربي الحديث ومدير معهد «الدراسات العربية والإسلامية» في جامعة أكستر، هارتموت فندريش، مترجم ألماني للأدب العربي، محمد المر، كاتب وصحفي إماراتي

المثل: أشجع من منتظر؟! والناس أنفسهم سيضربون في جبن وكذب أحطّ رئيس لأكبر وأعتى دولة مثلاً آخر، عن نفاقه وادعائه الرسولي: ودّع مسيلمّة بحذاء منتظر..

في سرنا جميعا نتمنى امتلاكنا لشجاعة الزيدي، وعليه سيظهر بيننا نحن المتضررين من أفعال الطاغية بوش في أرض عربية ما، في مؤتمر صحفي ما، رجل آخر شجاع يجمع ما يقدر من اللعاب في فمه لتكتمل دائرة التوبيخ والوداع لذلك المعتوه! لنعتبر من دلالات الحدث ونبدل قوانا الكامنة وهي قدرة. برأيي المتواضع. على صنع أكثر بكثير مما صنعه الزيدي، ولنبتكر معجزتنا الفارهة بين الأمم أو لنترك الأحذية وحدها في ساحة الفعل، فقد صار للنعال مهام تنوب فيها عن القاعدين عن القتال من أجل وجودنا الحضاري!! إذا ما سألكم أبنائكم يوما عن الفارق بين عربي رمى بحذاءه يه وجه بوش، وبين آخر شرب نخبه ويدعي خدمة الحرمين؟؟ ماذا سيكون ردكم.. أطلال الله عمركم؟!

falasmii@yahoo.com



إن موقف الإمام أبي حنيفة النعمان والإمام أحمد بن حنبل، لا يقل بطولة عن موقف السوري سليمان الحلبي الذي طعن الجنرال الفرنسي كليبر بخنجره، والسوري المسيحي جول جمال الذي فجر نفسه بطور بيده بالبارجة الفرنسية جان دارك في مصر، وكذلك لا يختلف موقف اللاعب المصري أبي تريكة الذي عبر عن مشاعره وتضامنه مع الشعب الفلسطيني وأهالي غزة بما كتب على قميصه في لحظة الفوز، ولعل الموقف الشجاع للصحفي العراقي منتظر الزيدي قذف مجرم الحرب بوش وإمبرياليته بحذائه، قد ترجم مواقف الشعوب من البرابرة المتوحشين، من نيرون إلى هولاكو وشارون إلى بوش، فهم لا يستحقون أكثر من سواه إلى المحاكمة والموت على الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعوب.

فكما أمطرت المقاومة الفلسطينية الصهانية بالحجارة وصواريخ القسام.

وكما أمطرتهم المقاومة اللبنانية بصواريخ الرعد والكاتيوشا..

ها هو منتظر الزيدي يطر بوش ومن يقف إلى جانبه ويتآمر معه بفردتي حذائه.

وأخيراً نتساءل: ترى من يستحق بعد بوش، القذف بالأحذية.. والقذف إلى مزبلة التاريخ؟؟ أليسوا زعماء النظام الرسمي العربي والذي رقصوا معه بالسيوف على جراح وآلام الشعب الفلسطيني واللبناني والعراقي، وآلام وجراح شعوبهم، وشربوا أنخاب الموت والقتل والتدمير!!

ومن بعد .. بعد بوش: أليسوا المطبلين والمزميرين والخبائث، والمراهنين والمؤلفة قلوبهم على الخيانة!! خيانة شعوبهم من أجل مصالحهم الضيقة والخاصة.

■ ■

طاهر رياض «ينطق عن الهوى»



منعت الرقابة الأردنية الديوان الجديد للشاعر طاهر رياض الذي عنوانه بـ «ينطق عن الهوى» (دار أزمّة) بسبب عنوان الديوان المقتبس من آية قرآنية. وكان الديوان سيحول إلى دار الإفتاء للنظر فيه، لولا أن سحيت كل النسخ المتوافرة في السوق ليعاد توزيع الكمية في دمشق وبيروت، وقد وقّع الشاعر كتابه في صالة «عالبال». تقول كلمة الغلاف الأخير التي كتبها الراحل محمود درويش «نادرا ما يتم التطابق بين الشاعر وشعره ، ونادرا ما يكون الشعر هو الشاعر لكن طاهر رياض هو شعره: صاف وشفاف وصادق وأنيق لا يبيحث عن الشعر فيما هو خارجه، كلماته مصقولة بمهارة صقل الماس حتى لنكاد نخشى عليها من المحو» ولد طاهر رياض عام ١٩٥٦ في عمّان - الأردن هو شاعر ومترجم، صدرت له ست مجموعات شعرية، كان أبرزها «الأشجار على مهلها»، و«حلاج الوقت»، و«كأنه ليل»، كما ترجم نصوصاً لهيرمان هسه ونهرودا والشاعرة الإغريقية سافو.

يقول طاهر رياض: «سألت: وكيف يكون البحر؟/ سماء سائلة/ أزرق أحياناً/ أخضر أحياناً/ لا تحت له/ لا فوق/ ولا يسكنه غير الغرقى/ قلت: الغرقى موتى/ قال: الأحياء إذن موتى».

سنواصل صياغة حياتنا بالحب

• مرسيل خليفة

كجسد المرأة الطالعة من لهفة الحب،
تفترسها بشفير الريشة المسنونة،
المتحركة على لقاء الأوتار والأصابع.
تتوغل بالريشة نحو الأعماق، أوتار
من قصب وحرير تغور في الأعماق.
نقر على وتر النوى، فيشد الصوت
ويتبعه الصدى، والعود في رهافة
وسطوة يتقدم، رنة ذاتية مع نقرة
تخرج من داخل واحد، إلى دواخل
لا تحصى، والعود الملتهب العاشق
تختلط فيه الحدود .

وكنتم أنساء؟ كيف تسنى لتلك
الغابات أن تنبت كل هذه الأشجار،
لتصبح مخلوقات فاتنة كالعود؟

♦♦♦

يا محمود ..
سنواصل صياغة حياتنا بأعمال
متجددة، وألبس مع هذا التبادل ما
يزودنا بالحب. الحب تلك الوردة
السرية الجميلة المخبأة مع دواخلنا
تمدنا بالثورة والحرية، وتفسد على
الحياة استسلامها .

• جزء من كلمة ألقاها الفنان في
مؤتمره الصحفي
في (١٧/١٢/٠٨) - دمشق

الموسيقي مثل الأوكسجين حولنا،
وهي عين الأذن، حيث لا تستطيع
أن تصوغ الموسيقى بالكلمات. إذا
لا معنى للموسيقي إلا في ذاتها.
أذهب إلى بلدان لا أجيد لغتها، ولكن
تتقذني الموسيقى، لأنها لغة مفهومة
من كل الأمم والشعوب، وغير ممكن
ترجمتها. ربما تكون الموسيقى اللغة
الأسمية للمعرفة البشرية، أو اللغة
العالمية للجنس البشري!!

♦♦♦

محمود
شكرا لعبورك الحنون
ونسياك مستحيل، لا تحاول!..
أدرك الآن كم كان علي أن أسألك
حين ين صمتك من صمته، ويتهدج
صوتك. هل كنت تحترف البكاء اللا
مرئي، وتدس حرفته في الدعابة؟
كم من سؤال مر بي فأجلته
لأحترم الخجل في عينيك.. وحدك،
محمود، أقممت في الضفة الأخرى من
القلب. يا نوع قلبي» هكذا كتبت
لي على الصفحة الأولى من كتابك
الأخير. لا معنى يشيعني إلا ما تبعته،
ولا مبنى يغويني إلا ما تشيده، ولا
مساء يطيب لي إلا ما تملؤه.
لم تكتب قصيدتك الأخيرة،



في مهرجان دمشق المسرحي الرابع عشر:

رهانات المسرح تغيب عن فضاء الفرجة



قاسيون 2009

تعلن قاسيون عن استمرار

حملة الاشتراكات لعام 2009

قيمة الاشتراك السنوي (400) لـ س

يتم الاشتراك عبر الموزعين

قاسيون معكم... كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار.



◀ عبد العزيز الصالح

تتواصل فعاليات مهرجان دمشق المسرحي
وسط حضور جماهيري مقبول، وإن كانت علامات
التبرم وعدم الرضا هي الأكثر بروزاً في تعليقات
المشاهدين، حيث أجمع الكثيرون على أن دورة
المهرجان الحالية لم تلب الآمال المعقودة عليها،
ولم ترتق إلى مستوى بقية الفعاليات الثقافية
التي احتضنتها دمشق في العام الحالي، بوصفها
عاصمة الثقافة العربية.

فعلى الرغم من التصريحات التي سبقت
المهرجان، والتي أكدت على أنه سيحقق «نقلة
نوعية» على المستوى التنظيمي والفني، وعلى الرغم
من إعلان المهرجان ميداناً مفتوحاً أمام مختلف
التجارب المسرحية، فقد جاء الكثير من عروضه
باهت وفقير، عانت من غياب الهوية الفنية، وركاكة
الشكل والمضمون، ولم تسلم من هذا حتى عروض
المخرجين المسرحيين الكبار كجواد الأسدي «أرامل
على البسكليت»، ومانويل جيبي «صوت ماريا»،
التي خيبت الآمال الكبيرة التي علقت عليها، مما
أعاد إلى الأذهان كل التساؤلات التقليدية عن أزمة
المسرح السوري والعربي.
وكان الاستثناء الأكثر بروزاً هو مسرحية
«المهاجران» لسامر عمران التي استمر عرضها في

المهرجان بعد كل النجاح الجماهيري الذي حققته
سابقاً، ولعل سر ذلك يكمن في اللغة المسرحية
الجديدة والراقية التي قدمتها، ونجاحها في إضاعة
العديد من جوانب الشرط الوجودي والاجتماعي
الذي نعيشه.

أما المشاركة العربية فقد جاءت ضعيفة من
حيث الكم والنوع، فباستثناء العروض التونسية
التي يحتفي بها المهرجان في نسخته الحالية،
والتي لاقت ترحيباً جماهيرياً كبيراً بسبب السمعة



الممتازة التي يتمتع بها المسرح التونسي، استقبلت
بقية العروض العربية بفتور شديد، هذا فضلاً
عن عدم مشاركة العديد من الدول العربية بأي
عرض في المهرجان.

ومع اختتام فعاليات المهرجان يبرز العديد من
علامات الاستهتار حول واقع المسرح في بلداننا،
وحول أهمية عقد مهرجانات لا دور لها إلا ملء
الفراغ الثقافي الكبير الذي نعيشه.

■ ■

الأنس والدفء والهدوء، كما في أغنيات فيروز،
وحرص المهندس الشاب على تنفيذ تشكيل بصري
منسجم، باستخدام الطين واللون الترابي والسقف العالي،
والإضاءة اليدوية التي تبعث من الأوعية الفخارية ووضع
كراسي قديمة عمرها عشرات السنين، تشبه الكراسي
المستخدمة في فيلمي فيروز «بياع الخواتم» و«سفر برلك».
وحتى فناجين القهوة أحضرها من أسواق دمشق القديمة،
ليشعر رواد المكان كأنهم في زمن آخر، وكأن روح البيت
لم تغادره على الإطلاق. أما صالة العرض فتقع في الدور
الثاني، تصعد إليها بسلم مكشوف. والغاليري مفتوحة
أمام كل التجارب التشكيلية الشابة التي لا يجد أصحابها
مكاناً لعرض أعمالهم.

وإذا تغادر «عالبال» ستجد نفسك في فضاء آخر
مختلف هو مطعم «ألف ليلة وليلة» إذ تتعالى في جنباته
الأغاني القديمة التي يؤديها مطرب مغمور بناء على طلب
الزبائن، وهكذا تتجاور في شارع واحد، أغاني أم كلثوم
والموشحات والقدود الحلبية، مع أغاني البوب والحجاز،
إضافة إلى صوت فيروز، مثلما تتجاوز الأجساد المنهكة
من الرقص مع همسات عاشقين تسللوا إلى أحد الأزقة

عولة عاطفية (3من3)

◀ خليل صويلح

يستمع إليها في ركن من الإسطبل، إلى أن أشرقت الفكرة،
ونضجت معالم المشروع، حين تسربت إلى مسامعه كلمات
الرحابنة: «ليل وأوضة منسية وسلم دابر من دار/ عليت
فيما العلية وغابت بالسهرة الدار»، من تلك اللحظة تبلورت
أفكار هذا الفنان: تحويل المكان إلى «مقهى وغاليري» يكون
ملتقى للشباب، ويجمع بين أصالة العمارة الدمشقية
وأصالة صوت فيروز، ويحمل اسم «عالبال».

ويقول عادل إبراهيم: «مناخ الكافيه والغاليري يشبه تلك
الأوضة المنسية بسالماها الخشبية وجدرانها الطينية، وكما
ترى أحضرت مدفاة حطب عمرها مئة سنة، ووضعتها في
الصالة الشتوية، بحثاً عن ألفة منسية. وأردت أن استعيد
الحالة الفيروزية بكل أبعادها وتجلياتها، تاركا للرواد أن
ينتقلوا بمشاعرهم من أجواء الصخب وضجيج المدينة إلى

لكن «باب توما» سيبقى مقترحاً لإغواءات متعددة،
تتكرر تبعاً للأمزجة التي تفضل ارتياد هذا المكان أو ذاك.
وإذا كانت محلات «البوب» هي الأكثر ازدحاماً، فإن أماكن
أخرى تستقطب رواداً من نوع آخر، أتوا لقضاء وقت
رومنسي. هذا ما ينتجه مقهى «عالبال» مثلاً، فهذا المكان
الذي بقي مهملاً قرابة نصف قرن، باعتباره اسطبلأ
للخيول، تحول فجأة إلى فضاء شرقي، يضح بالحياة،
بفضل مهندس ديكور شاب هو عادل إبراهيم، فقد كان
يتردد على هذا المكان الذي تعود ملكيته إلى أفراد من
العائلة، بحثاً عن فكرة تعيد الحياة إلى تلك الجدران
المتهالكة، وأكثر ما كان يلح عليه هو أغاني فيروز التي كان